



# مجلة البحوث المالية والتجارية

## المجلد (25) – العدد الثالث – يوليو 2024



قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار  
تقرير المراجعة وقيمة الشركة  
(دراسة تطبيقية)

**Measure the impact of applying the joint audit approach on  
the relationship between the timing of issuing the audit report  
and the value of the company  
(An Empirical study)**

أ.م.د/ جيهان عادل أميرهم  
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد  
كلية التجارة- جامعة بورسعيد

2024-05-22	تاريخ الإرسال
2024-05-29	تاريخ القبول
رابط المجلة: <a href="https://jsst.journals.ekb.eg/">https://jsst.journals.ekb.eg/</a>	



### الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة ، وفي سبيل ذلك قامت الباحثة بإستعراض مجموعة من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة ذات الصلة وصولاً إلى نواحي الإختلاف والإتفاق مع تلك الدراسات وإيجاد الفجوة البحثية ، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بصياغة مجموعة من الفروض لعل أهمها : "لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة"، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها : أن مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يعد عملية يتم تنظيمها وتنسيقها بشكل موضوعي لمجموعة من الأدلة المتعلقة بشأن تأكيدات ومزاعم الإدارة عن الأحداث والأنشطة المالية بهدف تقييم درجة التوافق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعية وتوصيل نتائج هذه العملية إلى الأطراف المستفيدة بالشكل والتوقيت المناسب ، ويتم ذلك من خلال توزيع وتخصيص المهام والإطلاع على الأعمال من قبل مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة تعمل بشكل مستقل ومنفصل عن بعضها وتحمل المسؤولية بشكل تضامني عن مدى صحة التقرير المقدم ، كما أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة ، وفي النهاية أوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات لعل أهمها : ضرورة السعي نحو إصدار معيار مراجعة مهني مصري ينظم عملية المراجعة بين مكاتب المراجعين القائمين بعملية المراجعة المشتركة من حيث تنسيق الجمهور والتنظيم بين تلك المكاتب بما يتوافق مع البيئة المهنية المصرية .

الكلمات المفتاحية : مدخل المراجعة المشتركة – توقيت إصدار تقرير المراجعة – قيمة الشركة

**Abstract :**

This study aims to measure the impact of applying the joint audit approach on the relationship between the timing of issuing the audit report and the value of the company. To do so, the researcher reviewed a set of results and recommendations of relevant previous studies, reaching areas of disagreement and agreement with those studies and finding a research gap. To achieve this goal, The researcher formulated a set of hypotheses, perhaps the most important of which is: “There is no significant effect of applying the joint audit approach on the relationship between the timing of issuing the audit report and the value of the company.” A set of results were reached, perhaps the most important of which is: that the joint external audit approach is a process that is organized and coordinated objectively. A collection of evidence related to management’s assertions and allegations about financial events and activities with the aim of assessing the degree of compatibility between these assertions and established standards and communicating the results of this process to the benefiting parties in the appropriate form and timing. The results of the statistical analysis also demonstrated the existence of a significant effect of applying the joint audit approach on the relationship between the timing of issuing the audit report and the value of the company. In the end, the researcher recommended a set of recommendations, perhaps the most important of which is: the necessity of striving Towards issuing an Egyptian professional auditing standard that regulates the auditing process between auditors’ offices conducting the joint auditing process in terms of public and organizational coordination between those offices in accordance with the Egyptian professional environment.

**Key Words:** Entrance To The Joint Audit - Timing Of Issuing The Audit Report - Firm Value.



مقدمة :

اهتم الفكر المحاسبي بتحديد قيمة الشركة ، لاسيما بعد تغير الهدف الذي تسعى إليه إدارة الشركة من العمل على تعظيم ربحية الشركة إلى العمل على تعظيم قيمة الشركة في سوق المال ، وتمثل قيمة الشركة الترجمة المالية لأداء الشركة ، حيث أن أي تحسن في أداء الشركة يصاحبه زيادة في قيمتها ، كما أن أي قصور في أداء الشركة أو نواحيها الإدارية والتنظيمية والتشغيلية يؤدي إلى انخفاض قيمتها السوقية والإقتصادية .

والجدير بالذكر أن قضية وقتية التقارير المالية قد نالت إهتماماً واسعاً من قبل واضعي المعايير والجهات التنظيمية والباحثين على المستوى العالمي ، حيث تعتبر التقارير المالية وسيلة فعالة لتحقيق وظيفة الإتصال في علم المحاسبة كما أنها تمثل أحد أهم المصادر التي تعمل على إمداد مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات التي تساهم في إتخاذ القرارات الرشيدة ، كما أن إصدار تلك التقارير في التوقيت المناسب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحد من حالة عدم التأكد المرتبطة بالقرارات ، الأمر الذي يترتب عليه الحد من عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال بما يدعم قيمة الشركة ، كما أن وقتية التقارير المالية تعد من الأمور الهامة والضرورية كونها تمثل أحد الخصائص الأساسية لملاءمة المعلومات المحاسبية . (الوكيل ، 2020 ؛ منصور ، 2018 ؛ Ahmed et al., 2016 ؛

وفي هذا السياق فإن التوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية يتأثر بالفترة التي تستغرقها عملية المراجعة والتي تنتهي بإصدار تقرير المراجعة ، حيث لا يمكن الإفصاح عن التقارير المالية إلا بعد قيام مراقب الحسابات بإبداء رأيه في مدى صدق وعدالة القوائم المالية ، ولكن في بعض الأحيان يحدث تأخر في توقيت إصدار تقارير المراجعة بما يفقد المعلومات المحاسبية خاصية الملاءمة كما أنه يعد بمثابة مؤشر سلبي على انخفاض جودة التقارير المالية ، هذا بالإضافة إلى أنه يعد مجالاً لنشر الشائعات حول نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي مما يؤثر على أسعار الأسهم وقيمة الشركة ، وفي هذا الإطار ومع إزدياد كبر حجم الشركات وتعدد أنشطتها وصعوبة قيام مكتب واحد بمراجعة هذا الكم الضخم من المعلومات وسعياً نحو تعزيز إستقلالية مراقبي الحسابات وتحسين جودة المراجعة ودعم قيمة المنشآت كانت فكرة الإستعانة بأكثر من مكتب مراجعة خارجي لمراجعة القوائم المالية لشركة معينة والتي عرفت بالمراجعة المشتركة Joint Audit .

هذا وتحاول الباحثة في هذا البحث دراسة وقياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .

مشكلة البحث :

أدت الكثير من المخاوف والشكوك حول ضعف إستقلال مراقب الحسابات وإنخفاض جودة المراجعة إلى توجيه الإتهام إلى مهنة المراجعة بأنها أحد أسباب الإنهيارات والأزمات المالية العالمية وذلك نتيجة غش الإدارة وتلاعبها في التقارير المالية ، وقصور مراقبي الحسابات أو تواطؤهم مع الإدارة في كشف تلك الإنحرافات (Abdelmoula & Afess, 2019) ، ومع تعالي الصيحات والمطالبات بمعالجة المشاكل التي أظهرتها الأزمات المالية والعمل على تعزيز كفاءة وإستقلال مراقبي الحسابات وتحسين جودة المراجعة وإستعادة الثقة في هذه المهنة ، وتحقيق الإستقرار المالي للشركات والأسواق المالية وبالتالي دعم وتعزيز قيمة المنشآت ، فقد إتخذت الهيئات التشريعية والمنظمات المهنية في العديد من دول العالم بعض الإجراءات لإيجاد حلول لتلك الأزمات والحد من حدوثها ، فقد أصدرت المفوضية الأوروبية عام 2010 تقريراً بعنوان "Green Paper "Audit Policy: Lessons From The Crisis" .

وفي هذا الشأن فقد إقترح المفوضية الأوروبية عدداً من الإجراءات التنظيمية والحلول الممكنة لتحسين سوء خدمات المراجعة في أوروبا والتي تمثل تطبيق المراجعة المشتركة أحد تلك الإجراءات الرئيسية في هذا الشأن ، وذلك من خلال إلزام الشركات بتعيين اثنين من مكاتب المراجعة مشتركين معاً في أداء أعمال المراجعة ومسئولين بالتضامن عن نفس الشركة وإصدار تقرير مراجعة واحد ، على أن يتمثل أحد طرفي المراجعة في مكتب من مكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبار (Big 4) وذلك للحد من ظاهرة التركيز السوقي لمهنة المراجعة ومقاومة ظاهرة تسوق الرأي ، وتشجيع مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة على المشاركة والمنافسة وخاصة في ظل إستحواذ مكاتب المراجعة الكبار على ما يقرب من 95% من النصيب السوقي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الأوروبية . (Velt, 2017; Haak et al., 2018; Barghathi et al., 2020)

وفي إطار متصل وفي ضوء التغيرات المتلاحقة التي شهدتها بيئة الأعمال وما صاحبها من كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها ، وإستناداً إلى الدور الإجتماعي لمهنة المراجعة لتلبية إحتياجات ومتطلبات مستخدمي المعلومات كان لزاماً إتاحة القوائم المالية في التوقيت المناسب



وعدم تأخير إصدار تقرير المراجعة ، حيث تعد العلاقة بين المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة وإنعكاس ذلك على قيمة الشركة من المواضيع التي لم تنل الإهتمام الكافي من قبل الباحثين ، بالإضافة على ذلك فإن تحديد آلية تطبيق المراجعة المشتركة وتحديد المزيج الملائم لمكاتب المراجعة القائمة على عملية المراجعة المشتركة تعد أيضاً من العناصر ذات الدلالة والتي يجب أخذها في الحسابات عند تطبيق مدخل المراجعة المشتركة ، لما لها من أثر هام على توقيت إصدار تقرير المراجعة .

وباستقراء الدراسات السابقة في هذا الشأن وجدت الباحثة أن هناك ندرة في حدود علم الباحثة في الدراسات العربية التي تناولت أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة ، كما وجدت الباحثة أن هناك إهتمام بالغ في الآونة الأخيرة بعملية المراجعة المشتركة وإنعكاسه على مجموعة كبيرة من المتغيرات البحثية ذات الصلة بعلم المحاسبة والمراجعة ، كما رصدت الباحثة أن هناك إهتمام كبير بعملية توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيانات الممارسات المهنية المختلفة ، وبناء عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي : ما هو أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة في بيئة الممارسة المهنية المصرية؟ ، وللإجابة على هذا التساؤل فقد تم تقسيمه إلى التساؤلات الفرعية الآتية :

- 1- ما هي طبيعة مدخل المراجعة المشتركة؟
- 2- ما هي العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة؟
- 3- ما هي الإنعكاسات المحاسبية لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة؟
- 4- ما هي الإنعكاسات المحاسبية لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على قيمة الشركة؟
- 5- كيف يؤثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة؟

أهمية البحث :

تكمن الأهمية العلمية للبحث في حداثة الموضوع الذي يتناوله ، حيث تعد العلاقة بين المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة من الموضوعات الهامة التي اهتم بها الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة ، هذا بالإضافة إلى محاولة الباحثة في توضيح

الفجوة البحثية في مجال المراجعة المشتركة في البيئة المصرية نظراً لأن معظم الدراسات التي تناولت المراجعة المشتركة في البيئة المصرية إهتمت بتأثير هذا النوع من المراجعة على جودة الأرباح وجودة المراجعة ولم تعطي أهمية كافية لتأثير المراجعة المشتركة على توقيت إصدار المراجعة وقيمة الشركة ، كما تأمل الباحثة في أن تساهم هذه الدراسة في الأدب المحاسبي كونها تقدم ثلاثة نماذج كمية تعكس مؤشرات ذات دلالة في تفسير العلاقة بين المتغيرات البحثية .

كما تكمن أهمية البحث العملية في محاولة الباحثة إلى التوصل لمجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية التي تعود بالنفع من تفعيل تطبيق المراجعة المشتركة ومدى تأثيرها على توقيت إصدار المراجعة وإنعكاس ذلك على قيمة الشركات ، مما يشجع الكثير من الشركات على الاستفادة من الآثار الإيجابية لهذه العلاقة في تلبية إحتياجات أصحاب المصالح في البيئة العربية والمصرية ، كما تأمل الباحثة أن تفيد نتائج وتوصيات هذا البحث مستخدمي المعلومات المحاسبية على إتخاذ قرارات رشيدة وبما يتوافق مع توجه الدولة المصرية نحو جذب إستثمارات يمكن أن تفيد في دعم الإقتصاد الوطني ، وكذلك تأمل الباحثة أن تنعكس نتائج وتوصيات هذا البحث على مكاتب المراجعة بشكل إيجابي من أجل تقديم خدمات ذات جودة مرتفعة.

#### أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق هدف عام وهو قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة في بيئة الممارسة المهنية المصرية ، ويتحقق هذا الهدف العام من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:-

- 1- عرض وتحليل الأدبيات ذات العلاقة بالمتغيرات البحثية بهدف الوصول إلى بناء نماذج الدراسة .
- 2- بيان طبيعة مدخل المراجعة المشتركة .
- 3- توضيح طبيعة العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .
- 4- إستعراض الإنعكاسات المحاسبية لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة .
- 5- إستعراض الإنعكاسات المحاسبية لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على قيمة الشركة .



6- تقديم دليل تطبيقي حول تأثير تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .

منهج البحث :

اعتمدت الباحثة على كل من المنهج الاستقرائي والإستنباطي ، حيث تم إستخدام المنهج الإستقرائي في دراسة وتقييم الأدبيات المحاسبية المرتبطة بكل من : مدخل المراجعة المشتركة ، توقيت إصدار تقرير المراجعة ، قيمة الشركة وذلك بهدف الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الإطار النظري للبحث ، أما بالنسبة للإطار التطبيقي للبحث فهو يهتم بوضع الفروض وتحديد المنهجية الملائمة لإختبارها من خلال تحديد نوع البيانات المطلوبة ومجتمع البحث وأساليب التحليل الإحصائي المناسبة والخروج بإستنتاجات منطقية تساعد على دراسة وتحليل أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة في بيئة الممارسة المهنية المصرية .

تنظيم البحث :

المحور الأول : الدراسات السابقة ذات الصلة وصياغة فروض البحث .

المحور الثاني : طبيعة مدخل المراجعة المشتركة .

المحور الثالث : طبيعة العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .

المحور الرابع : الإنعكاسات المحاسبية لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة .

المحور الخامس : الإنعكاسات المحاسبية لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على قيمة الشركة .

المحور السادس : الدراسة التطبيقية .

النتائج والتوصيات والتوجهات المستقبلية للبحث .

قائمة المراجع .



## المحور الأول – الدراسات السابقة ذات الصلة وصياغة فروض البحث:

إهتمت العديد من الدراسات السابقة بموضوع المراجعة المشتركة ، ولقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية ، وتود أن تشير الباحثة إلي أن هذه الدراسات التي سوف يتم استعراضها شملت جملة من التنوع الزمني والجغرافي .

فقد استهدفت دراسة (Khatab,2013) اختبار أثر تفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على قيمة الشركة كمقياس بديل لجودة المراجعة، وذلك بالاعتماد على عينة من 34 شركة مفيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2005-2009) ، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لمدخل المراجعة الخارجية المشتركة على قيمة الشركة أو استقلال مراقب الحسابات، يوجد تأثير معنوي لتغير مراقب الحسابات على قيمة الشركة وقد اختلفت آراء شركات المراجعة فيما بينها، فشرركات المراجعة الكبرى BIG4 تعارض بشدة مدخل المراجعة المشتركة وذلك لأسباب التكلفة، ووجود مخاوف الإصحاب المصالح من تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وتباين الآراء من جدوى الاعتماد عليها، وذلك نظراً للزيادة المتوقعة في تكلفة عمليات المراجعة.

وفي هذا الإطار فقد تناولت دراسة (Bisogno & De luca 2016) تحليل العلاقة بين المراجعة المشتركة وجودة الأرباح ، مع توضيح أسباب توجه الشركات نحو المراجعة المشتركة الاختيارية وذلك من خلال تقييم العوامل التي تحدد إختبار اللجوء إلى إختيار تطبيق المراجعة المشتركة والتي تؤثر إيجابياً على جودة الأرباح وإمكانية الإعتماد على القوائم المالية ، وتم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم غير المدرجة في بورصة الأوراق المالية الإيطالية عام 2010 ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها : أن التطبيق الإختياري لمدخل المراجعة المشتركة يؤثر إيجابياً على جودة الأرباح ، أن إتخاذ قرار تعيين إثنين من مراقبي الحسابات يعتمد على عدة عوامل منها حجم الشركة ودرجة التعقيد التنظيمي في الشركة ونسبة الوكالة .

وفي إطار متصل فقد تناولت دراسة (Andre et al., 2016) مقارنة أتعاب المراجعة المشتركة المدفوعة خلال السنوات من 2007 – 2011 من قبل الشركات المدرجة في فرنسا ، حيث تكون عمليات المراجعة المشتركة إلزامية بالمقارنة مع تلك التي دفعتها الشركات البريطانية والإيطالية ، حيث من المرجح أن ترتفع أتعاب المراجعة المشتركة في البلدان التي تتمتع بحماية عالية للمستثمرين مثل المملكة المتحدة بصورة أكبر من تلك الموجودة في البلدان ذات الحماية



الأقل للمستثمرين مثل فرنسا وإيطاليا مع ثبات باقي المتغيرات مثل خصائص المراجع والعميل والمشاركة الموثقة جيداً والتي تختلف باختلاف البلدان ، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو : تفسير زيادة أتعاب المراجعة في فرنسا نتيجة خصائص المراجع والعميل والمشاركة الموثقة جيداً بينهما ، لا يرتبط إرتفاع أتعاب المراجعة في فرنسا بجودة مراجعة أعلى وذلك لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم الإستحقاقات غير العادية .

كما هدفت دراسة (جبر ، 2017) إلى قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بطرح خطة نظرية وتطبيقية متكاملة للتوصل إلى ذلك القياس كما قام الباحث بإعداد دراسة ميدانية وتطبيقية على مجموعة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وقد أسفرت نتائج البحث عن مجموعة من النتائج لعل أهمها اتفاق معظم آراء المستقصى منهم على أن مدخل المراجعة المشتركة يؤدي إلى تعزيز إستقلالية المراجع الخارجي مما يزيد من جودة عملية المراجعة، كما أن هناك علاقة إرتباط قوية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وبين جودة عملية المراجعة، ولكن تختلف درجة تأثيرها باختلاف مزيج أو تشكيلة المراجعة المشتركة، وفي النهاية أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة قيام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بتفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة بتشكيلاته المختلفة مع التركيز على تنفيذ مهام المراجعة المشتركة من خلال مكاتبين ينتمي كل منهما إلى مكاتب المحاسبة الأربعة الكبار (Big4-Big4) وذلك نظراً لتأثير هذه التشكيلة على جودة عملية المراجعة بدرجة أكبر من التشكيلات الأخرى .

ولد تناولت دراسة (Reiner & Florian, 2018) تأثير كل من دوران شركاء المراجعة الخارجية والإحتفاظ بمراقب الحسابات وعمليات المراجعة المشتركة على إستقلال مراقب الحسابات وجودة المراجعة الخارجية خاصة بعد ما قامت اللجنة الأوروبية مؤخراً بإصلاح سوق المراجعة عقب الأزمة المالية والإقتصادية العالمية ، وذلك لإستعادة ثقة الجمهور في مهنة المراجعة ومن ثم تعزيز وظيفة المراجعة وقامت هذه الدراسة بإجراء تجربة بإستخدام تصميم بين المجموعات في ألمانيا ، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لمدخل المراجعة المشتركة على إستقلال مراقب الحسابات ، وجود تفاعل سلبي بين دوران شركاء المراجعة ومدخل المراجعة المشتركة ولم تستطع الدراسة تحديد التأثير الإيجابي للإجراءات التنظيمية التي إتخذتها أو إعتدتها اللجنة الأوروبية على التصورات المتعلقة بإستقلال المراجع وجودة

المراجعة ، وعدم وجود علاقة معنوية بين تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وبين جودة المراجعة .

دراسة (غالي ، 2018) تمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة المدرجة بالمؤشر المصري (EGX100)، واعتمد منهجية البحث على أسلوب تحليل المحتوي ، وقد أشارت نتائج الدراسة التطبيقية التي قام بها الباحث إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات تأثير معنوي بين مدخل المراجعة المشتركة ومستوى التحفظ المحاسبي بمقياس MTB، وهو ما يشير إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي الذي يرتبط بتفعيل مدخل المراجعة المشتركة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات تأثير معنوي بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة بمقياس Tobin's Q، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها : توجيه الفكر المحاسبي لإجراء مزيد من البحوث التي يمكن أن تقدم تفسيراً إضافياً عن أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على الممارسات المحاسبية المتحفظة .

كما خلصت دراسة (Ali et al., 2019) إلى أن المراجعة المشتركة الإختيارية لها تأثير على جودة التقارير المالية ، وقد تم تسجيل ذلك التأثير بطريقتين الأولى باستخدام نموذج الإستحقاقات غير العادية والآخر باستخدام نموذج التحفظ على الأرباح ، وقد خلصت الدراسة إلى : وجود علاقة سلبية بين المراجعة المشتركة الإختيارية للبورصة العراقية وجودة التقارير المالية ، وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لجودة التقارير المالية .

كما سعت دراسة (أبو العلا ، 2019) إلى وضع إطار للتأصيل العلمي لأثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات ودور هذا الأثر على عدم تماثل المعلومات ، كما هدفت من ناحية أخرى إلى القيام بدراسة تطبيقية لدراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات ، ودراسة الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري وذلك من خلال إعتبار رأي مراقب الحسابات متغير وسيط وتحديد دور هذا الأثر على عدم تماثل المعلومات وإختبار إمكانية تطبيق هذا النموذج في جمهورية مصر العربية من خلال القيام بدراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق



المالية المصري ، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً موجباً على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة بصورة أكبر من المراجعة الفردية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري ، يؤدي التأثير الإيجابي لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة وأيضاً يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري .

كما قدمت دراسة (Barghathi et al., 2020) إطاراً متكامل يهدف إلى إستكشاف تصورات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بعمليات المراجعة المشتركة وما إذا كان بإمكانه تحسين جودة المراجعة ، كما بحثت الدراسة تصور أصحاب المصلحة أنفسهم من حيث كيفية تأثير تركيز سوق المراجعة في الإمارات العربية المتحدة وكونها دراسة وصفية تم إجراء 12 مقابلة شبه منظمة لجمع البيانات المطلوبة (4) وجهاً لوجه و (8) من خلال إستخدام نماذج جوجل ، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تصورات مختلفة لأصحاب المصلحة بشأن عمليات المراجعة المشتركة وقد تتحسن جودة المراجعة على حساب إرتفاع أتعاب المراجعة ومشاكل الركوب بالمجان Free Riders ، تأثير نتائج الدراسة على صانعي السياسات في الإقتصاديات الناشئة حول العالم مثل صانعي السياسات الذين يمكنهم جعل المراجعة المشتركة إلزامية .

وفي ذات السياق فقد هدفت دراسة (Abdelmoula, 2020) إلى توضيح أثر العوامل المحددة لجودة المراجعة المشتركة وهي ( الكفاءة والإستقلالية والسمعة ) ومدى تأثيرها على الممارسين المعنيين بالدراسة ، وذلك من خلال عينة مكونت من 250 شركة تونسية تم إجراء جمع البيانات من خلال الإستقصاء ، وقد خلصت الدراسة إلى أن جودة المراجعة المشتركة يتم تحديدها بشكل فعال من خلال العوامل الثلاثة وهي الكفاءة والإستقلال والسمعة .

كما هدفت دراسة (الوكيل ، 2020) إلى بيان أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية في مصر ، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم دراسة نظرية تتناول الإطار المفاهيمي للمراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة ، كما تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة المصرية المقيدة بمؤشر ( EGX100 ) خلال الفترة من 2015 – 2018 ، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها : وجود علاقة عكسية بين تطبيق المراجعة المشتركة وتأخير إصدار تقرير

المراجعة بمعنى أن تطبيق المراجعة المشتركة من خلال مكتبي مراجعة أحدهما على الأقل من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار يؤدي إلى تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة .

كما تناولت دراسة (البردوني ، 2023) قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الإستثمار للشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بفحص عينة مكونة من 47 شركة من الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100 خلال الفترة من 2018 إلى 2021 وذلك بإجمالي مشاهدات 188 مشاهدة، وقد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وتعقد التقارير المالية للشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100 ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الإستثمار للشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100، وأخيراً توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وذو تأثير معنوي للمراجعة المشتركة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الإستثمار للشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX 100 .

الفجوة البحثية في مجال العلاقة بين المتغيرات البحثية : مدخل المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة

تأسيساً على ما تقدم يتضح للباحثة إتفاق معظم الأدبيات السابقة على أن معظم الشركات التي التزمت بمدخل المراجعة المشتركة تمتعت بمجموعة من المميزات وكان أهمها جودة الأرباح المحاسبية ، جودة عملية المراجعة ذاتها ، كما أن التقرير الذي يوقع عليه اثنين من مراقبي الحسابات من مكاتب مختلفة يحمل إشارة ضمنية بمصداقية وثقة أكبر مقارنة بالتقرير الذي يوقع عليه مراقب حسابات واحد ، كما أن مدخل المراجعة المشتركة يساهم بشكل كبير في تحسن وكفاءة وفعالية إستقلال مراقب الحسابات ، وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة قد حققت تقدماً ملحوظاً في دراسة وتحليل مدخل المراجعة المشتركة وإنعكاسه على مجموعة من المتغيرات الأخرى إلا أن الباحثة لاحظت ندرة في الأدبيات المرتبطة بدراسة العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .

وبناء على إستقراء وتحليل الأدبيات السابقة ذات الصلة سوف تقوم الباحثة بصياغة الفروض التالية :



الفرض الأول: "لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة"

الفرض الثاني: "لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة"

الفرض الثالث: "لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة"

المحور الثاني - طبيعة مدخل المراجعة المشتركة :

2/1 مفهوم مدخل المراجعة المشتركة :

اتفقت مجموعة من الدراسات الأكاديمية (الوكيل ، 2020 ؛ جبر ، 2017 ؛ العاصي، 2016؛ Zerni et al., 2016) على أن مدخل المراجعة المشتركة هو عملية يتم فيها تكليف إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات المنتمين لمنشآت محاسبة ومراجعة منفصلة بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد ، بحيث يشترك كل منهما في تخطيط عملية المراجعة، وكذلك في الجهد المبذول أثناء تنفيذ عملية المراجعة ، وتفسير الإستنتاجات وإصدار تقرير المراجعة.

كما إهتمت العديد من المنظمات المهنية الدولية ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة بتحديد طبيعة مدخل المراجعة المشتركة ، حيث قام معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز بتعريف المراجعة المشتركة بأنها تمثل التعاون المشترك بين مكتبين من مكاتب المراجعة المستقلة عن بعضها البعض وذلك لتنفيذ برنامج مراجعة مشترك بهدف الوصول إلى رأي موحد يصدر به تقرير المراجعة ، وفي حالة إختلاف الرأي بين مراقبي الحسابات المشتركين في هذه العملية يجب أن يتضمن تقرير المراجعة المشترك رأي كل مراقب حسابات وأسباب الخلاف بينهما (ICAEW, 2019) ، كما قام الإتحاد الدولي للمحاسبين The International Federation of Accountants ( IFAC) بتعريفه للمراجعة المشتركة على أنها قيام شركتين من شركات المراجعة أو أكثر بتحمل المسؤولية التضامنية عن تنفيذ عملية مراجعة القوائم المالية لذات العميل بدءاً من تخطيط أعمال المراجعة وتوزيع مهام العمل الميداني وإنهاءً بإصدار تقرير مراجعة مشترك بنتيجة أعمال المراجعة (IFAC, 2020)

وفى إطار ما سبق ترى الباحثة أن مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يعد عملية يتم تنظيمها وتنسيقها بشكل موضوعي لمجموعة من الأدلة المتعلقة بشأن تأكيدات ومزاعم الإدارة عن الأحداث والأنشطة المالية بهدف تقييم درجة التوافق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعية وتوصيل نتائج هذه العملية إلى الأطراف المستفيدة بالشكل والتوقيت المناسب ، ويتم ذلك من خلال توزيع وتخصيص المهام والإطلاع على الأعمال من قبل مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة تعمل بشكل مستقل ومنفصل عن بعضها وتحمل المسؤولية بشكل تضامني عن مدى صحة التقرير المقدم .

## 2/2 صور وأشكال مدخل المراجعة المشتركة :

والجدير بالذكر أن تنفيذ مدخل المراجعة المشتركة يتم من خلال عدة أبعاد وذلك طبقاً لاختلاف مزيج مراقبي الحسابات الذين يقومون بتطبيق هذا المدخل، حيث يظهر البعد الأول على تطبيق برامج المراجعة المشتركة من خلال إثنين من مراقبي الحسابات أو أكثر ينتميا إلى مكاتب المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار (Big4)، بينما البعد الثاني يقوم على تطبيق برامج المراجعة المشتركة من خلال إثنين من مراقبي الحسابات أو أكثر ينتمي أحدهما فقط إلى مكاتب المحاسبة والمراجعة الأربعة (Big4 – NonBig4)، بينما يتمثل البعد الأخير في قيام إثنين من مراقبي الحسابات أو أكثر لا ينتمي أي منهما إلى مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبار بتطبيق برامج المراجعة المشتركة (NonBig4 - NonBig4). (Okaro et al.,2018; أبو العلا ، 2019)

وفي ذات الإطار يمكن أن تظهر المراجعة المشتركة من حيث درجة الإلزام على النحو التالي:

- المراجعة المشتركة الإلزامية Mandatory Joint Audit : وتعني إلزام الشركة ووبحكم القانون بتعيين اثنين أو أكثر من مكاتب المراجعة لمراجعة قوائمها المالية ، وقد قامت بعض دول العالم بتطبيق هذا الشكل من المراجعة المشتركة ، وفي بيئة الأعمال المصرية يتم تطبيق ذلك الشكل في البنوك وشركات التمويل العقاري وشركات الإيداع وصناديق الإستثمار وذلك نظراً لكونها من القطاعات شديدة الحساسية والتأثير على الإقتصاد القومي (يوسف ، 2015) .
- المراجعة المشتركة الإختيارية Voluntary Joint Audit : حيث يتم تطبيق المراجعة المشتركة وفقاً لقرار إختياري للشركة محل المراجعة ، وهذا يتم في الشركات المساهمة المصرية والتي أجاز لها قانون الشركات المصري إمكانية



الإستعانة بإثنين أو أكثر من مكاتب المراجعة لمراجعة قوائمها المالية (محمد ،  
2018) .

2/3 واقع تطبيق مدخل المراجعة المشتركة في مصر :

انتشر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة في كثير من دول العالم سواء بشكل إلزامي أو بشكل اختياري ، وتعد جمهورية مصر العربية واحدة من الدول التي قامت بالجمع بين التطبيق الإلزامي والتطبيق الإختياري لهذا المدخل حيث بدأ الإهتمام بتطبيق مدخل المراجعة المشتركة إختيارياً على شركات المساهمة المصرية وفقاً للمادة رقم 103 من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 والتي نصت على أنه يجب أن يكون للشركة المساهمة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة المراجعة تعينه الجمعية العمومية وتحدد أتعابه وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن ( قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ) ، وكذلك على شركات التأمين منذ عام 1981 وفقاً لقانون الإشراف ولرقابة على شركات التأمين رقم 10 لسنة 1981 وأيضاً على شركات التخصيم منذ عام 2013 بموجب قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 72 لسنة 2013 بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم (الوكيل ، 2020 ؛ البردوني ، 2023) .

والجدير بالذكر أنه تم تفعيل مدخل المراجعة المشتركة في بيئة الممارسة المهنية المصرية إلزامياً على كل من البنوك ، وذلك وفقاً لنص المادة رقم 83 من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003 وصناديق الإستثمار وفقاً لنص المادة رقم 40 من قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 وشركات التمويل العقاري وفقاً لنص المادة رقم 28 من قانون التمويل العقاري رقم 148 لسنة 2001 وأيضاً صندوق حماية المستثمر وفقاً لنص المادة رقم 26 من قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم 106 لسنة 2006 (أبو العلا ، 2019) وتأسيساً على ما تقدم فقد تناولت الكثير من الدراسات الأكاديمية ( Marnet, 2021; Jarboui & Elaoud, 2017; غالي ، 2018 ؛ الهريدي، 2015؛ متولى، 2013) مجموعة من المزايا الخاصة بتطبيق مدخل المراجعة الخارجية المشتركة والتي يمكن إستعراضها على النحو التالي:

1- تنوع خبرات وتخصصات مراقبي الحسابات ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة فعالية التخطيط والتنسيق لأداء عملية المراجعة ، ومن ثم سرعة إنجازها بالشكل والمضمون المناسبين .



- 2- وجود أكثر من مراجع برأى موحد يمثل حائط صد ومقاومة فاعلة ضد الهجوم على رأى المراجع الخارجى فى حالة الإختلاف معه وهو بشكل منفرد.
- 3- تعزيز ودعم إستقلال المراجع ، حيث أن قوة المراجعين فى التعبير عن رأيهم أمام الإدارة يكون أكبر منه فى حالة وجود رأى مراجع واحد.
- 4- الحد من تركيز سوق المراجعة فى شركات المراجعة الكبرى (Big 4) حيث يمكن الإستعانة فى عمليات المراجعة المشتركة بمكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة إلى جانب الشركات الكبرى ، الأمر الذى يتيح لها فرصة التوسع والنمو ويزيد من المنافسة بين شركات المراجعة ، مما ينعكس بشكل إيجابى على جودة عملية المراجعة .
- 5- أن التقرير الصادر عن عملية المراجعة المشتركة يكون أفضل وأقوى حيث أنه يصدر عن مجموع خبرات ومهارات فنية ومالية مشتركة ، مما يعطى إشارة للمستثمرين الحاليين والمرقبين وأصحاب المصالح بمصداقية المعلومات الواردة بهذا التقرير .

وعلى الرغم من العرض السابق لجملة المزايا التي اقترتها مجموعة من الدراسات الأكاديمية إلا أن هناك مجموعة أخرى من الدراسات (Quick&Schmidt,2018; Ittonen & Tronnes,2015; أبو العلا ، 2019) ترى أن تطبيق هذا المدخل يعتريه بعض السلبيات المحتملة والتي يمكن أن تتمثل في الآتي :

- 1- أنه قد يحدث اتفاقات غير رسمية بين مراقبي الحسابات المشاركين في تنفيذ عملية المراجعة المشتركة ، حيث يقوم كل طرف منهما بمراجعة القوائم المالية لعدد من المنشآت بشكل فردي ثم يقوم الطرف الآخر بالتوقيع معه بشكل تضامني على تقرير المراجعة دون المشاركة الفعلية في هذه العملية ، مما يحد من جودة عملية المراجعة .
- 2- قد تتعرض عملية المراجعة المشتركة لمشكلة الإتكالية (Free Rider) والتي تحدث في حالة عدم بذل مراقبي الحسابات العناية المهنية الواجبة وإعتماد كل منهما على جهد الآخر في إكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية للشركة محل المراجعة ، الأمر الذي يؤثر سلباً على دقة أدلة المراجعة وجودة عملية المراجعة .
- 3- أنه في ظل المنافسة الحالية بين شركات المراجعة يكون من الصعب التعاون والمشاركة الفعالة بين مراقبي الحسابات عند القيام بتنفيذ برامج المراجعة المشتركة، بما يؤثر بالسلب على جودة عملية المراجعة، هذا علاوة على أن مرونة المعايير المحاسبية المطبقة واختلاف



البدائل المحاسبية قد يؤدي إلى تعارض الآراء بين مراقبي الحسابات المشاركين في تنفيذ برامج المراجعة المشتركة وصعوبة التعاون بينهما.

4- قد يسعى أحد مكاتب المراجعة المشارك في عملية المراجعة المشتركة إلى محاولة كسب رضاء إدارة الشركة محل المراجعة ، بهدف الإبقاء عليه في الفترات القادمة مما يتيح الفرصة أمام إدارة الشركة محل المراجعة بمحاولة الحصول منه على آراء مؤيده لممارساتها ، وهذا ما يسمى بظاهرة تسوق رأي المراجع Opinion Shopping مما يؤثر سلباً على جودة عملية المراجعة وبالتالي جودة تقرير المراجعة .

وترى الباحثة أنه على الرغم من الآراء التي حاولت أن تظهر مدخل المراجعة المشتركة بشكل سلبي إلا أن تلك السلبيات السابق ذكرها لتطبيق هذا المدخل لا تقلل إطلاقاً من أهمية هذا المدخل وإيجابية تطبيقه ، وخاصة في ظل أداء عملية المراجعة بشكل سليم ، وذلك من خلال قيام كل من مراقبي الحسابات والشركة محل المراجعة بعمل خطة وإطار عمل قائم على مجموعة من المبادئ على نحو يستطيع أن يحوكم إجراءات عمل المراجعة المشتركة من حيث أدائها وتوقيتها ونطاق عملها ، مع توافر عنصر الإستقلالية في ظل مبدأ أخلاقيات الأعمال .

وتأسيساً على ما تقدم يثار التساؤل المتعلق بالتأثير المحتمل لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة ، وهذا ما سوف تحاول الباحثة الإجابة عليه من خلال المحاور القادمة من هذا البحث .

المحور الثالث - طبيعة العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة :

إن توقيت إصدار تقرير المراجعة يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على قيمة الشركة ، حيث يعكس هذا التوقيت عدة عوامل مرتبطة بجودة الإدارة والشفافية والامتثال للقوانين والمعايير ، وفي هذا الإطار فقد جاء ضمناً في دراسة كل من (Asaad et al., 2020; Penelitan & Prnasari, 2021؛ محمد ، 2021 ؛ الوكيل ، 2020) أن هناك مجموعة من التأثيرات الإيجابية لتوقيت الإصدار المناسب لتقرير المراجعة يكمن في الآتي :

- زيادة الثقة : وذلك حيث أن الشركات التي تصدر تقارير المراجعة في التوقيت المناسب تميل إلى تعزيز الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين ، مما يؤكد على أن الشركة تتمتع بنظام مالي جيد وممارسات محاسبية واضحة ومعلنة ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة قيمة الشركة.

- حادثة المعلومات: حيث أن إصدار تقارير المراجعة في التوقيت المناسب قد يوفر للمستثمرين وأصحاب المصلحة معلومات حديثة وموثوقة ، مما يساهم بشكل كبير جودة القرارات الإستثمارية ، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهم الشركة، وبالتالي رفع قيمتها.
- الشفافية والامتثال : حيث أن توقيت إصدار تقرير المراجعة في التوقيت المناسب يشير إلى أن الشركة تحترم المواعيد النهائية وتلتزم بالمعايير المحاسبية مما يعزز الشفافية ، هذه الشفافية يمكن أن تزيد من جاذبية الشركة للمستثمرين، مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة.

هذا كما أكدت دراسة كل من (Moghaddam at al., 2020; Menshawy et al., 2021) ؛ محمد ، 2021 على أن هناك مجموعة من التأثيرات السلبية لتوقيت إصدار تقرير المراجعة بتوقيت متأخر أو غير مناسب ويأتي في مقدمتها :

- عدم الثقة : حيث أن تأخر إصدار تقرير المراجعة يمكن أن يثير شكوكاً لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة حول صحة البيانات المالية للشركة ، فقد يشير التأخير إلى مشاكل مالية أو تنظيمية أو إدارة غير فعالة، مما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة الشركة.
- زيادة المخاطر : وذلك حيث أن التقارير المتأخرة قد تعني أن هناك مشكلات تحتاج إلى وقت إضافي للتحقق أو التصحيح ، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الشركة ، وهذا قد يؤدي إلى تقليل اهتمام المستثمرين، وبالتالي انخفاض قيمة الشركة .
- تأثير على الأداء المالي : حيث أن تأخير إصدار التقارير المالية قد يؤثر على قرارات الاستثمار والتمويل، مما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على الأداء المالي للشركة، وبالتالي على قيمتها.

والجدير بالذكر وطبقاً لما أكدته دراسة (Ismail., 2020) أن توقيت إصدار تقارير المراجعة يؤثر بشكل كبير على تحركات السوق والأسعار ، وذلك حيث أن تقرير المراجعة الذي يُصدر بسرعة يوفر للمستثمرين حالة من الإطمئنان والتي يمكن أن تنعكس على تحركات في سعر السهم ، بالمقابل التأخير في إصدار التقرير قد يثير شكوكاً، ويؤدي إلى تقلبات غير متوقعة في السوق.



كما اتفقت دراسة كل من (Habib et al., 2019؛ قنديل ، 2020) على أن توقيت إصدار تقرير المراجعة يمكن أن يعكس جودة الالتزام بالمواعيد الزمنية لإصدار التقارير المالية ، والذي يعد دليلاً على الامتثال للوائح والأنظمة المحاسبية والتنظيمية ، كما أن عدم الالتزام بالمواعيد قد يؤدي إلى عقوبات أو تحقيقات، مما يؤثر سلباً على سمعة الشركة، وبالتالي على قيمتها ، كما أن التقارير المالية تُستخدم كأداة لتوجيه القرارات الاستراتيجية للشركات ، فعندما يُصدر تقرير المراجعة بسرعة يمكن للشركة اتخاذ قرارات مبنية على معلومات حديثة مما يعزز من فرص النمو والابتكار ، بينما تأخير التقرير يمكن أن يحد من قدرة الشركة على التخطيط بشكل استراتيجي.

وترى الباحثة أن توقيت إصدار تقرير المراجعة له علاقة وثيقة بقيمة الشركة ، حيث أن الإصدار في التوقيت المناسب يعزز الثقة والشفافية مما يزيد من القيمة ، على الجانب الآخر التأخير يمكن أن يثير الشكوك ويزيد من المخاطر مما يؤدي إلى انخفاض القيمة ، لذلك من المهم أن تحرص الشركات على الالتزام بالمواعيد النهائية وتوفير معلومات موثوقة وحديثة للمستثمرين وأصحاب المصلحة لضمان تعزيز القيمة والحفاظ على سمعة الشركة ، كما تؤكد الباحثة على أن الشركات التي تصدر تقاريرها في الوقت المناسب تُعتبر جديرة بالثقة مما يمكن أن يعزز علاقاتها مع الدائنين والممولين ، إذ أن تأخر إصدار التقارير قد يؤدي ذلك إلى تشدد الدائنين في شروط التمويل، مما قد يؤثر على التدفق النقدي للشركة وبالتالي على قيمتها.

المحور الرابع - الإنعكاسات المحاسبية لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة :

يشير توقيت إصدار تقرير المراجعة إلى الفترة الزمنية بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ إصدار تقرير المراجعة ، وينال هذا التوقيت إهتمام خاص من أصحاب المصالح في الشركة ، وذلك نظراً لأن هذا التوقيت له تأثير مباشر في رد فعل السوق عن الإفصاح عن الأرباح بشكل مباشر ، وفي سبيل إستعراض المحور السابق سوف تقوم الباحثة بإستعراض الإطار المفاهيمي لتوقيت إصدار تقرير المراجعة ، ثم توضيح أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار هذا التقرير .

#### 4/1 الإطار المفاهيمي لتوقيت إصدار تقرير المراجعة :

##### 4/1/1 مفهوم تأخير إصدار تقرير المراجعة :

يعد التوقيت المناسب لتقرير المراجعة من الأمور الهامة التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم ، كما أن التأخر في إصدار تقرير المراجعة يؤثر على توقيت إصدار ونشر القوائم المالية ، كما أن تأخير إصدار القوائم المالية يمكن أن يؤدي إلى فجوة معلوماتية تتسبب في خضوع الشركات للعقوبات والدعاوي القضائية وهذا ما أكدت عليه دراسة (Juwita et al., 2020) ، وفي هذا الشأن فقد تناولت العديد من الدراسات ( Boshoff & Wesson,2019 ) ( Bhuiyan & D'Costa 2020 ; الوكيل ، 2020 ) بأنها الفاصل الزمني أو عدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وحتى تاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة .

وفي ذات الأطار فقد قامت دراسة كل من ( Khlif & Samaha,2014 ;Pizzini et al., ) (2015) بتقسيم فترة إصدار تقرير المراجعة إلى فترتين ، حيث تتمثل الفترة الأولى في الفترة ما بين تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة وحتى تاريخ إعتقاد مراقب الحسابات للقوائم المالية وإصدار تقرير المراجعة ، بينما تتمثل الفترة الثانية في الفترة ما بين تاريخ إعتقاد مراقب الحسابات للقوائم المالية وحتى تاريخ نشر وإتاحة تلك القوائم لمستخدميها ، وهذه الفترة تتحكم فيها إدارة الشركة ويطلق عليها بالفترة البيئية ، والجدير بالذكر أن مسنولية تأخير إصدار التقارير المالية تقع على عاتق مراقب الحسابات بمفرده دون إدارة الشركة (الصيرفي ، 2017 ، مطاوع ، 2019) .

##### 4/1/2 أهمية توقيت إصدار تقرير المراجعة :

أكدت دراسة كل من (السيد ، 2018 ، محمد ، 2021 ، Hassan, 2016) على أن أهمية توقيت إصدار تقرير المراجعة إلى تعد أحد العوامل المؤثرة على توقيت إصدار ونشر التقارير المالية ، حيث لا يمكن الإفصاح عن تلك التقارير إلا بعد توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة ، وهذا يشير إلى أن إنخفاض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين معدي ومستخدمي التقارير المالية وإنخفاض حالة عدم التأكد عند إتخاذ القرارات ، وتحسين أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية .

وفي سياق متصل فقد أكدت دراسة (محمد ، 2021) على أن المشرع المصري قد حرص على وضع إطار محدد لتوقيت إصدار تقرير المراجعة المصاحب لإصدار التقارير المالية ، حيث نص



كل من قانون الشركات (قانون 159 لعام 1981) ، وقانون سوق رأس المال (قانون 59 لعام 1992) ، وقواعد القيد والشطب الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية (قرار الهيئة 11 لعام 2014) بأن مراقبي الحسابات ملتزمون بتقديم تقرير مراجعة التقارير المالية السنوية لإدارة الشركة خلال ثلاثة أشهر (90 يوم) من نهاية السنة المالية و(45 يوم) من نهاية الفترة الربع سنوية وذلك عن الفحص المحدود للتقارير المالية الربع سنوية .

والجدير بالذكر وطبقاً لما جاء بدراسة (Zalukhu & Pradipta 2020; Habib et al., 2019) فإن هناك بعض المحددات المرتبطة بتأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة والتي ترتبط إحداها بالأداء المهني لمراقب الحسابات كما يرتبط جزء منها بتقرير المراجعة ذاته والبعض الآخر يرتبط بخصائص الشركات محل المراجعة .

وترى الباحثة أن خبرة مراقب الحسابات ومدى إلمامه بمعايير المحاسبة الدولية وحرص الشركات على زيادة فعالية آليات الحوكمة تساهم بشكل كبير في الإلتزام بالتوقيت القانوني لإصدار تقرير المراجعة .

#### 4/2 العلاقة بين المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة :

نال مدخل المراجعة المشتركة إهتمام الكثير من الباحثين والمنظمات المهنية حيث أكدت الكثير من الدراسات (Boshoff & Wesson, 2019; الوكيل ، 2020) على أن المراجعة المشتركة تعمل على إستعادة ثقة أسواق المال والأعمال في مهنة المحاسبة والمراجعة ، وفي ظل ندرة الأبحاث التي ربطت بين المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة تسعى الباحثة إلى دراسة تلك العلاقة حيث ترى الباحثة أن مدخل المراجعة المشتركة قد يؤدي إلى سرعة إنجاز مهام المراجعة وخاصة في ظل تعقد عمليات الشركات الكبرى إلى خفض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة ، كما تؤكد الباحثة على أن مدخل المراجعة المشتركة يساهم في تبادل الخبرات والمهارات بين مكاتب المراجعة ، بما يمكن للمراجعين المشتركين تبادل المعرفة والخبرة، الأمر الذي يترتب عليه عملية مراجعة أكثر فعالية وسرعة ، مما ينعكس بشكل إيجابي على تخفيض الوقت المستغرق في تحديد ومعالجة القضايا وبالتالي تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة .

كما تؤكد الباحثة على أن التعاون الجيد بين شركتين أو أكثر يمكن أن منهجية المراجعة وتوزيع العمل بشكل واضح بما يحد من تأخير إصدار تقرير المراجعة ، هذا علاوة على أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يؤدي إلى تحليلات متعددة في عملية المراجعة مما يترتب عليه تقليل

الأخطاء وزيادة الدقة ، وهذا قد يقلل من الحاجة إلى إعادة العمل، مما يسهم في تحسين توقيت إصدار تقرير المراجعة ، وبشكل عام ترى الباحثة أن تطبيق المراجعة المشتركة ممكن أن يؤدي بشكل كبير إلى دعم إستقلالية مراقبي الحسابات ، وتحسين جودة عملية المراجعة وذلك لأن إشتراك أكثر من مكتب مراجعة في مراجعة القوائم المالية لشركة معينة ، قد يكون عنصراً إيجابياً في مواجهة الضغوط التي قد تمارسها الإدارة ، وبالتالي زيادة نزعة الشك المهني لدى مراقبي الحسابات بما يضمن سرعة إنجاز مهام المراجعة وعدم تأخير إصدار تقرير المراجعة .

وفي النهاية ترى الباحثة أن مدخل المراجعة المشتركة يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على توقيت إصدار تقرير المراجعة، كما أن العلاقة الإيجابية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وفترة إصدار تقرير المراجعة مرهون بوجود بعض المقومات أو الآليات الواجب توافرها والتي من أهمها كيفية إدارة التعاون بين المراجعين ، حيث أنه إذا تم التعامل مع التحديات بشكل فعال وتم تحقيق الفوائد المتوقعة من التعاون يمكن أن يساهم ذلك في إصدار التقرير في الوقت المناسب وتحسين سرعة المراجعة .

المحور الخامس - الإنعكاسات المحاسبية لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على قيمة الشركة:

اهتم الفكر المحاسبي بتحديد قيمة الشركة لاسيما بعد تغير الهدف الذي تسعى إليه إدارة الشركة من التحول إلى تعظيم قيمة الشركة في سوق المال بعد أن كان الهدف الأساسي تعظيم ربحية الشركة ، والجدير بالذكر أنه طبقاً لما أكدت عليه دراسة كل من (باسيلي واخرون ، 2017 ؛ إبراهيم ، 2020) أن قيمة الشركة تمثل الترجمة المالية لأداءها ، حيث أن أي تحسن في أداء الشركة يصاحبه زيادة في قيمتها كما أن أي قصور في أداءها أو نواحيها الإدارية والتنظيمية والتشغيلية يؤدي إلى انخفاض قيمتها السوقية والإقتصادية ، كما أكدت نفس الدراسات السابقة على أن قيمة الشركة تعكس ثلاثة قيم أولها : القيمة الدفترية : والتي تعبر عن قيمة الأصول والخصوم طبقاً للبيانات المحاسبية التاريخية ، وثانيها : القيمة السوقية : والتي تعبر عن قيمة أسهم وسندات الشركة في بورصة الأوراق المالية ، وثالثها : قيمة التصفية : والتي تعبر عن قيمة الشركة عند تصفيتها أي صافي قيمة بيع أصولها.

وفي هذا السياق فقد تناولت عدد محدود من الدراسات مثل دراسة كل من (Khatab, 2013 ، متولي، 2015) بالبحث والإختبار أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على قيمة الشركة ولقد تباينت نتائج تلك الدراسات ما بين مؤيد ومعارض لطبيعة هذه العلاقة ، حيث يرى



الفريق الأول عدم وجود تأثير معنوي أو وجود تأثير سلبي لمدخل المراجعة المشتركة على قيمة الشركة ومنها : دراسة (Khatab, 2013) والتي توصلت إلى عدم وجود تأثير معنوي لتطبيق برامج المراجعة المشتركة في تعظيم قيمة الشركة أو تدعيم إستقلالية المراقب ولم تتطرق الدراسة إلى إختلاف نوع منشآت المراجعة خلال عملية المراجعة المشتركة على قيمة الشركة .

بينما يرى الفريق الثاني وجود تأثير إيجابي لمدخل المراجعة المشتركة على قيمة الشركة ومنها دراسة (Benali, 2013) والتي أكدت على وجود تأثير إيجابي معنوي للمراجعة المشتركة خاصة التي يشارك فيها اثنين مراقبين من مكاتب المراجعة الكبرى (Big 4) على ثقة المستثمرين والتي تنعكس إيجاباً على أسعار أسهم الشركة كما ذكرت الدراسة أن سمعة كلا المراقبين تمثل أحد الأركان الجوهرية التي تعزز ثقة المستثمرين والتي تساعد على زيادة أسعار أسهم الشركة ، كما خلصت دراسة (متولي ، 2015) إلى وجود علاقة طردية إلى حد كبير بين المراجعة المشتركة وأسعار الأسهم كما أكدت الدراسة على أن توافر إعتبارات رقابة الجودة في المراجعة المشتركة إنما يساهم في إضفاء الثقة على تقارير المراجعة الأمر الذي يؤثر إيجابياً على إتجاهات المستثمرين نحو الإقبال على شراء أسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية.

وفي إطار ما سبق ترى الباحثة أن قيمة الشركة تتوقف على الكثير من المقومات التي يمكن أن تتوافر في الشركات ويأتي مقدمتها رأس المال الهيكلي، رأس المال العلاقتي ، رأس المال التكنولوجي ، والذي ينتج عنها تحقيق حجم ربح يتناسب مع أهداف المنظمة ورؤيتها وقدرتها على إيجاد التفاعل والجماعية في إدارة جميع هذه المقومات في ظل قواعد ومبادئ وأسس الحوكمة .

كما تؤكد الباحثة على أنه بالرغم من إختلاف نتائج الدراسات حول طبيعة العلاقة بين المراجعة المشتركة وقيمة الشركة ، إلا أن الباحثة تتفق مع آراء الفريق الثاني الذي يؤكد على وجود تأثير معنوي للمراجعة المشتركة على قيمة الشركة وذلك للأسباب الآتية :

- تتأثر قيمة الشركة بالعديد من المتغيرات فقد يشير الإستعانة بأكثر من مراقب حسابات إلى جودة عملية المراجعة وقدرة أكبر على إكتشاف الثغرات والأخطاء وهو ما ينعكس إيجاباً على قيمة الشركة .



- أن الإستعانة بإثنين من مراقبي الحسابات أو أكثر بشكل إختياري للقيام بعملية المراجعة قد يعطي إشارة جيدة لجودة العمل بالشركة خاصة عندما يكون أحد مراقبي الحسابات أو كلاهما من مكاتب المراجعة الكبرى ( Big 4 ) ذات السمعة والشهرة الواسعة مما يعطي مزيداً من الإطمئنان للمستثمرين الحاليين والمرتبين للتقدم نحو الإستثمار في أسهم الشركة .
- العمل على الحد من المخاطر ذلك حيث أن الإستعانة بإثنين من مراقبي الحسابات أو أكثر يمكن أن يقلل من مخاطر الأخطاء أو التحريفات المالية ، المر الذي يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين في الشركة، مما يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة.

#### المحور السادس - الدراسة التطبيقية :

تستهدف الباحثة من خلال هذا المحور قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة ، ويتناول هذا المحور تحديد إجراءات الدراسة التطبيقية والتي تشمل على مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية أسلوب ومصادر الحصول على البيانات وقياس متغيرات الدراسة وصياغة النماذج الإحصائية اللازمة لإختبار فروض الدراسة وإختبار الفروض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية .

#### 6/1 مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة ببورصة تداول الأوراق المالية المصرية وتمثلت عينة الدراسة في (53) شركة موزعة على عدد من القطاعات ذات الأنشطة المختلفة ، وذلك خلال الفترة المالية من عام 2019 إلى 2022 وقد تم إختبار هذه العينة بشكل حكيم وفقاً لتوافر الشروط التالية :

- أن تكون شركات العينة من الشركات غير المالية المدرجة بالمؤشر المصري EGX100 خلال فترة الدراسة لكونها الأكثر نشاطاً في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وقد تم إستبعاد المؤسسات المالية والتي تشمل شركات التأمين والبنوك وشركات تقديم الخدمات المالية وذلك لإختلاف طبيعة عملها ، بالإضافة إلى إختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها .
- أن تتوافر التقارير المالية السنوية عن الشركات بانتظام ، وأن تتوافر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة .



- ألا تكون قد تعرضت هذه الشركات للشطب أو الإندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة .  
هذا ويوضح الجدول رقم (1) التالي عدد الشركات التي تمثل عينة الدراسة والقطاعات التي تنتمي إليها ونسبة كل قطاع في عينة الدراسة

جدول رقم (1)

الشركات التي تمثل عينة الدراسة والقطاعات التي تنتمي إليها

م	القطاع	عينة الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100		النسبة المنوية
		عدد الشركات	النسبة	
1	الأغذية والمشروبات	3	5	15.1%
2	الرعاية الصحية	2	5	13.3%
3	العقارات	2	5	13.3%
4	المقاولات والإنشاءات الهندسية	1	6	13.3%
5	المنسوجات والسلع المعمرة	1	5	11.3%
6	الموارد الأساسية	1	5	11.3%
7	مواد البناء	-	6	11.3%
8	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	1	3	7.5%

9	الغاز والبترو	-	1	1	1.8%
10	الإتصالات	-	1	1	1.8%
	إجمالي عدد الشركات	11	42	53	100%
	إجمالي عدد المشاهدات	92	186	278	100%

## 6/2 أسلوب ومصادر الحصول على البيانات :

إعتمدت الباحثة في جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على القوائم المالية لشركات العينة والإيضاحات المتممة لها وتقارير مجلس الإدارة المرفقة بها والمنشورة على مواقعها الإلكترونية بالإضافة إلى كتاب الإفصاح السنوي الصادر عن بورصتي القاهرة والإسكندرية للشركات الأكثر نشاطاً وموقع شركة مصر لنشر المعلومات ( [www.egidegypt.com](http://www.egidegypt.com) ) للحصول على القوائم المالية السنوية الكاملة لعينة الشركات وكذلك بعض المواقع الإلكترونية ذات الصلة مثل موقع معلومات مباشر ( [www.mubashert.info/countries/eg](http://www.mubashert.info/countries/eg) )

## 6/3 فروض الدراسة التطبيقية :

في ضوء طبيعة المشكلة وأهداف البحث ثم صياغة الفروض التالية :

$H_1$  : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة .

$H_2$  : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .

$H_3$  : لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .



6/4 قياس متغيرات الدراسة التطبيقية :

إستناداً على ما تم عرضه من خلال مشكلة البحث وأهدافه وفروضه يمكن تحديد وتوصيف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها على النحو التالي :

6/4/1 مدخل المراجعة المشتركة : (المتغير الوسيط)

قامت الباحثة بقياس مدخل المراجعة المشتركة بطريقة القياس الثنائي حيث يعتبر متغير وهمي Dummy Variable يأخذ القيمة (1) عند التطبيق أو القيمة ( صفر ) بخلاف ذلك ، وذلك قياساً على بعض الدراسات السابقة ( Ali et al., 2019 ;Elaoud & Jarboui 2017 ) ؛ غالي ، 2018 )

6/4/2 توقيت إصدار تقرير المراجعة : (المتغير المستقل )

قامت الباحثة بقياس هذا المتغير على أساس الفترة من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وحتى تاريخ إصدار تقرير المراجعة ، ويتم قياس تلك الفترة بعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة حتى توقيع المراجع على تقرير المراجعة ، وذلك قياساً على العديد من الدراسات السابقة ومنها (الوكيل ، 2020 ؛ محمد ، 2021 )

6/4/3 قيمة الشركة : (المتغير التابع)

في ضوء مراجعة الأدبيات السابقة اختارت الباحثة نموذج (Tobin's Q) كأحد النماذج الرئيسية لقياس قيمة الشركة حيث يعتبر أكثر النماذج دقة وإستخداماً في الدراسات المحاسبية (عرفة ومليجي 2017 ؛ عبد الناصر 2017 ؛ Pham et al, 2012 ) ويعكس هذا النموذج تقديرات السوق بشأن الأرباح المستقبلية وتقاس قيمة (Tobin's Q) على أساس إجمالي القيمة السوقية لحقوق الملكية مضافاً إليها القيمة الدفترية لإجمالي الإلتزامات مقسوماً على القيمة الدفترية للأصول (Singh al. 2018) وتحسب كما يلي :

(Tobin's Q) = القيمة السوقية لحقوق الملكية + القيمة الدفترية لإجمالي الإلتزامات

القيمة الدفترية لإجمالي الأصول

وكلما كانت نسبة ( Tobin's Q ) أكبر من الواحد فإن ذلك يعني أن القيمة السوقية للأصول أكبر من القيمة الإستبدالية لها وذلك مؤشراً على إلى ارتفاع العائد على إستثمارات الشركة ، ووجود فرص أفضل للنمو في المستقبل ، ومؤشراً على زيادة قيمة الشركة ( Florio & Leoni, 2017 )

6/4/4 المتغيرات الرقابية :

وهي تلك المتغيرات التي قد يكون لها تأثير محتمل على العلاقة بين المتغيرات البحثية ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة الحالية ولكن يلزم إضافتها لضبط هذه العلاقة في نموذج الإنحدار ومن أهم هذه المتغيرات ما يلي ( مندور ، 2016 ، غالي ، 2018 ، Zerni et al., 2016 )

معدل العائد على الأصول : وهو عبارة عن ناتج قسمة صافي الربح على إجمالي أصول الشركة  
معدل العائد على حقوق الملكية : وهو عبارة عن ناتج قسمة صافي الربح على القيمة الدفترية لحقوق الملكية .

معدل الرافعة المالية : وهو عبارة عن ناتج قسمة إجمالي الديون على إجمالي الأصول في نهاية العام

حجم مكتب المراجعة : وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان من أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Big 4 أو مرتبطة معها) صالح وبرسوم وعبد العزيز Deloitte – منصور وشركاه Price Water House Coopers – المتضامنون للمحاسبة والمراجعة Ernst and Young- ( حازم حسن KPMG ) أو القيمة ( صفر ) بخلاف ذلك .

حجم الشركة : وهو عبارة عن اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة الأصول

نوع النشاط : وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة تمارس نشاط صناعي أو القيمة ( صفر ) بخلاف ذلك .

6/5 صياغة النماذج الإحصائية اللازمة لإختبار فروض الدراسة :

تأسياً على ما تقدم وفي ضوء مشكلة البحث وأهدافه وفروضه فإنه يمكن للباحثة صياغة نماذج الدراسة في شكل نماذج إنحدار وذلك على النحو التالي :



النموذج الأول لإختبار أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة تم صياغة النموذج التالي

$$ARL_{It} = \beta_0 + \beta_1 (Joint A) + \beta_2 (ROA) + \beta_3 (ROE) + \beta_4 (LEV) + \beta_5 (A Size) + \beta_6 (F Size) + \beta_7(TA) + \epsilon_{It}$$

النموذج الثاني لإختبار أثر توقيت إصدار تقرير المراجعة على قيمة الشركة تم صياغة النموذج التالي

$$FV_{It} = \beta_0 + \beta_1 (ARL) + \beta_2 (ROA) + \beta_3 (ROE) + \beta_4 (LEV) + \beta_5 (A Size) + \beta_6 (F Size) + \beta_7(TA) + \epsilon_{It}$$

النموذج الثالث لإختبار أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة على قيمة الشركة تم صياغة النموذج التالي

$$FV_{It} = \beta_0 + \beta_1 (ARL) + \beta_2 (Joint A) + \beta_3 (Joint A * ARL) + \beta_4 (ROA) + \beta_5 (ROE) + \beta_6 (LEV) + \beta_7(A Size) + \beta_8 (F Size) + \beta_9(TA) + \epsilon_{It}$$

ويمكن إيضاح الرموز التي وردت بالنماذج السابقة من خلال الجدول رقم (2) التالي

### جدول رقم (2)

تفسير الرموز الواردة بالنماذج البحثية

توقيت إصدار تقرير المراجعة	ARL	مدخل المراجعة المشتركة	Joint A
معدل العائد على الأصول	ROA	قيمة الشركة	FV
معدل الرافعة المالية	LEV	معدل العائد على حقوق الملكية	ROE
حجم الشركة	F SIZE	حجم مكتب المراجعة	A Size

يشير إلى الخطأ العشوائي	$\epsilon_{it}$	نوع النشاط	TA
معامل الإنحدار	B	قيمة الثابت في معادلة الإنحدار	$B_0$
متغير يعكس التفاعل بين مدخل المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة			Joint A *ARL

إختبار فروض البحث وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية 6/6

إعتمدت الباحثة في تحليل بيانات الدراسة وإختبار فروضها على برنامج التحليل الإحصائي للسلاسل الزمنية ( E- Views ) وذلك على النحو التالي

6/6/1 إختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

6/6/1/1 إختبار التوزيع الطبيعي ( Normal Distribution Test )

إعتمدت الباحثة على إختبار ( Jarque – Bera ) ضمن برنامج (E- Views) للتحقق من إقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي وذلك بالنسبة لبيانات الدراسة الكمية المتمثلة في توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة بمعدل العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية وحجم الشركة ويمكن القول بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت درجة المعنوية ( Sig. ) في كلا أكبر من ( 0.05 ) ويمكن إيضاح ملخص نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة من خلال الجدول رقم (3) التالي

جدول رقم (3)

نتائج إختبارات التوزيع الطبيعي ( Normal Distribution )

Jarque – Bera		عدد المشاهدات	المتغيرات الكمية
Sig.	Statistic		
0.374	2.014765	278	FV(قيمة الشركة )



0.002	12.0349	278	توقيت إصدار تقرير المراجعة ) ARL(
0.344	2.2648	278	معدل العائد على الأصول ) ROA(
.0428	1.70745	278	معدل العائد على حقوق الملكية) ROE(
0.068	5.52394	278	LEV(معدل الرافعة المالية )
0.555	1.66478	278	F Size(حجم الشركة )

يتضح من الجدول رقم (3) السابق أن مستوى المعنوية (Sig) أكبر من (0.05) لكافة المتغيرات مما يعني إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي فيما عدا متغير توقيت إصدار تقرير المراجعة إلا أنه يمكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للعينات الكبيرة ( $n < 30$ ) بصرف النظر عن توزيع المجتمع الأصلي وذلك طبقاً لنظرية النهاية المركزية Central Limit Theory (Sekaran & Bougiu, 2013)

وبما أن حجم العينة في الدراسة الحالية ( $n = 278$ ) فإن مشكلة عدم التوزيع الطبيعي لمتغير توقيت إصدار تقرير المراجعة لن تكون ذات تأثير على صحة النماذج المستخدمة في الدراسة وبالنسبة لمتغيرات الدراسة الأخرى فهي متغيرات وهمية (Dummy Variables) ذات قيمة ثنائية لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي

6/6/1/2 اختبار استقرار السلاسل الزمنية (Time Series Stationarity)

للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) وذلك لتجنب مشكلات الإنحدار الزائف ويوضح الجدول رقم (4) التالي نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ولأغراض الثقة قامت الباحثة باستخدام أربعة اختبارات لجذر الوحدة هي – Fisher Chi – PP – Fisher Chi Square – ADF Square – Levin Lin & Chu t – Im pesaran and Shin W – Stat

جدول رقم (4)



نتائج إختبار إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بإستخدام الإختبارات المختلفة لجذر الوحدة

الإختبارات	Statistic	Sig.
Levin Lin & Chu t	-17.9221	***0.001
Im , Presaran and Shin W – stat	-16.9874	***0.001
ADF – Disher chi – Square	254.200	***0.001
PP – Fisher Chi – Square	223.823	***0.001

\*\*\* دالة عند مستوى مع معنوية أقل من 0.001

يتضح من الجدول رقم (4) السابق أن نتائج الإختبارات الأربعة لجذر الوحدة دالة عند مستوى معنوية أقل من ( 0.001 ) مما يعني رفض فرض العدم القائل بأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة وقبول الفرض الذي يشير إلى سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وإستقرارها عند المستوى (0) -1

6/6/1/3 إختبار التكامل المشترك ( Co – integration )

للتحقق من التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة تم إستخدام إختبار Engle Granger وذلك كما يتضح من الجدول رقم (5) التالي :

جدول رقم (5)

إختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بإستخدام إختبار Engle – Granger

المتغيرات	Tau – statistics	Sig	Z-statistics	Sig
(FV)	-12.27845	***0.001	-155.0717	***0.001



***0.001	-73.47851	***0.001	-5..58745	( ARL )
***0.001	-119.6654	***0.001	-8.445876	( ROA)
***0.001	-134.6487	***0.001	-10.6475	( ROE)
***0.001	-67.21459	***0.001	-5.464752	( LEV)
***0.001	-43.66478	***0.001	-3.864578	( F Size)

\*\* دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.001

يتضح من الجدول رقم (5) السابق أن القيمة المحسوبة لإحصاءة كل من Z-statistics و Tau – statistics , دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.001 ومنثم رفض فرض عدم القائل بعدم وجود علاقات توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة وقبول الفرض البديل القائل بأنه توجد علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة محل البحث بما يضمن الحصول على معلمات نماذج البيانات المقطعية بصفة حقيقية

6/6/2 التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

6/6/2/1 التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة الكمية

يوضح الجدول رقم (6) التالي التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة الكمية والتي تشمل كل من قيمة الشركة ( FV ) توقيت إصدار تقرير المراجعة ( ARL ) وأيضا المتغيرات الرقابية والتي تتضمن معدل العائد على الأصول ( ROA ) معدل العائد على حقوق الملكية ( ROE ) معدل الرافعة المالية ( LEV ) حجم الشركة ( F Size )

جدول (6)

التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة الكمية

المتغير	المتوسط	انحراف معياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
( FV )	0.012	0.005	0.000	0.020

77	18	12.106	39.77	( ARL )
0.142	-0.077	0.049	0.028	( ROA )
0.275	-0.127	0.079	0.063	( ROE )
0.967	0.001	0.222	0.483	( LEV )
22.754	19.244	1.187	21.30	( F Size )

يتضح من الجدول رقم (6) السابق أنه بالنسبة لقيمة الشركة فقد بلغ متوسط القيمة المطلقة للانحراف عن تلك القيمة ( 0.012 ) وهو ما يدل على إنخفاض قيمة الشركة ومن ثم زيادة قيمة الشركة في شركات عينة الدراسة خلال الفترة محل الدراسة كما بلغ الحد الأدنى لها ( 0.000 ) والحد الأعلى ( 0.020 ) وذلك بإنحراف معياري ( 0.005 ) وقد بلغ متوسط حجم توقيت إصدار تقرير المراجعة ( 39.77 ) صفحة وبلغ أقل تقرير مالي (18) صفحة وأكبر تقرير مالي (77) صفحة

وبلغ متوسط العائد على الأصول لشركات العينة خلال الفترة محل الدراسة ( 0.028 ) بإنحراف معياري ( 0.049 ) وبلغ الحد الأدنى له ( - 0.077 ) والحد الأعلى ( 0.145 ) كما بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية لشركات العينة خلال الفترة محل الدراسة ( 0.063 ) بإنحراف معياري ( 0.079 ) وبلغ الحد الأدنى له ( -0.127 ) والحد الأعلى ( 0.275 )

وبلغ متوسط الرافعة المالية ( 30.48 ) بإنحراف معياري ( 0.222 ) مما يشير إلى اعتماد شركات العينة خلال الفترة محل الدراسة في مصادر التمويل بشكل أكبر على حقوق الكلية مقارنة بالتمويل بالديون ( الإقتراض ) وأخيراً تتراوح أحجام شركات العينة خلال الفترة محل الدراسة مقاسة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام ما بين ( 19.244 ) كحد أدنى و ( 19.244 ) كحد أقصى وذلك بمتوسط ( 21.30 ) وبتباخراف معياري ( 1.187 )

6/6/2/2 التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة الوصفية – الوهمية

يوضح الجدول رقم (7) التالي وصفاً أولياً لمتغيرات الدراسة الوصفية والتي تتميل في المتغيرات الوهمية Dummy Variables والتي يتم التعبير عنها بالقيمتين ( 1 ) أو ( صفر ) وهي مدخل المراجعة المشتركة تعقد التقارير المالية حجم مكتب المراجعة ونوع النشاط



جدول (7)

التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة الوصفية – الوهمية

مشاهدات غير متحققة (صفر)		مشاهدات متحققة (1)		المتغير
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
56.83%	158	43.17%	120	المراجعة المشتركة
66.18%	184	33.82%	94	حجم مكتب المراجعة
47.85%	133	52.15%	145	نوع النشاط

يتضح من الجدول رقم (7) السابق إنخفاض عدد المشاهدات للشركات التي تطبق مدخل المراجعة المشتركة خلال فترة الدراسة حيث بلغت (120) مشاهدة بنسبة (43.17%) وذلك مقارنة بعدد المشاهدات للشركات التي لا تطبق مدخل المراجعة المشتركة والتي بلغت (158) مشاهدة بنسبة (56.83%) وفيما يتعلق بحجم مكتب المراجعة فيلاحظ أن (33.82%) من شركات العينة يتم مراجعتها بواسطة أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Big 4 خلال الفترة محل الدراسة في حين أن (66.18%) من شركات العينة يتم مراجعتها بواسطة مكاتب أخرى بخلاف مكاتب الأربعة الكبار Non Big 4 وأخيراً يلاحظ إنتماء (52.15%) من شركات العينة خلال الفترة محل الدراسة إلى القطاع الصناعي مقارنة بـ (47.85%) من شركات العينة والتي تنتمي إلى قطاعات أخرى

6/7 نتائج إختبارات الفروض :

لإختبار صحة فروض الدراسة والتعرف على طبيعة واتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة تم إجراء تحليلي الارتباط والإنحدار وذلك على النحو التالي :

6/7/1 تحليل الارتباط

يوضح الجدول رقم (8) التالي مصفوفة إرتباط بيرسون ( Pearson Cbrrelation )

( Matrix ) للعلاقات الثنائية لتحديد طبيعة وقوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة

جدول (8)

مصفوفة ارتباط بيرسون للعلاقات الثنائية بين المتغيرات البحثية

Variables	FV	ARL	Joint A	ROA	ROE	LEV	A Size	F Size	TA
FV	1	.316	-.432	.275	.137	.244	.164	.055	.0333
Sig		.000	.000	.000	.000	.000	.041	.502	.079
N	278	278	278	278	278	278	278	278	278
ARL	.316	1	-.317	-.446	-.493	.766	-.061	.087	.055
Sig	.000		.000	.000	.000	.000	.337	.174	.445
N	278	278	278	278	278	278	278	278	278
Joint A	-.432	-.317	1	.698	.734	.771	.069	.059	.007
Sig	.000	.000		.000	.000	.000	.271	.365	.911
N	278	278	278	278	278	278	278	278	278
ROA	.275	.446	.698	1	.856	.744	.018	.165	.087
Sig	.000	.000	.000		.000	.000	.541	.023	.244
N	278	278	278	278	278	278	278	278	278
ROE	.137	.493	.734	.856	1	.666	.32	.211	.021
Sig	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000
N	278	278	278	278	278	278	278	278	278
LEV	.244	.766	.771	.744	.666	1	.612	.129	.96
Sig	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000
N	278	278	278	278	278	278	278	278	278
A Size	.164	-.061	.069	.018	.32	.612	1	.422	.364
Sig	.041	.337	.271	.541	.000	.000		.000	.000
N	278	278	278	278	278	278	278	278	278
F Size	.055	.087	.059	.165	.211	.129	.422	1	.367
Sig	.502	.174	.365	.023	.000	.000	.000		.000
N	278	278	278	278	278	278	278	278	278



TA	.0333	.055	.007	.087	.021	.096	.364	.367	1
Sig	.079	.445	.911	.244	.000	.000	.000	.000	
N	278	278	278	278	278	278	278	278	278

هذا ويتضح من الجدول رقم (8) السابق ما يلي

- 1- وجود علاقة طردية معنوية بين القيم المطلقة للانحراف عن قيمة الشركة FV ( المتغير التابع ) وتوقيت إصدار تقرير المراجعة ARL ( المتغير المستقل ) عند مستوى معنوية أقل من (0.001) وبمعامل ارتباط (0.316). وهو ما يشير إلى أنه كلما تأخرت فترة إصدار تقرير المراجعة كلما أدى ذلك إلى انخفاض قيمة مما يعني وجود علاقة عكسية بين تأخر تقرير المراجعة وقيمة الشركة والعكس صحيح .
- 2- وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين القيمة المطلقة للانحراف عن قيمة الشركة FV ( المتغير التابع ) ومدخل المراجعة المشتركة Joint A (المتغير الوسيط) عند مستوى معنوية أقل من ( 0.001 ) وبمعامل ارتباط (-.432). مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وقيمة الشركة .
- 3- وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وتطبيق مدخل المراجعة المشتركة عند مستوى معنوية أقل من ( 0.001 ) وبمعامل ارتباط (-.317). وهو ما يشير إلى انخفاض مشكلة توقيت إصدار تقرير المراجعة عند تطبيق مدخل المراجعة المشتركة .
- 4- وفيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين القيمة المطلقة للانحراف عن قيمة الشركة والمتغيرات الرقابية يلاحظ وجود علاقة طردية معنوية مع كل من معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE عند مستوى معنوية أقل من (0.001) وبمعاملات ارتباط (0.275) و (0.137). على التوالي وهو ما يشير إلى ارتفاع كل من معدلي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كلما زاد معدل ارتفاع قيمة الشركة والعكس صحيح ، كما يلاحظ وجود ارتباط طردية معنوية بين كل من معدل الرافعة المالية LEV وحجم مكتب المراجعة A Size حجم الشركة F Size ونوع النشاط TA من جهة وقيمة الشركة من جهة أخرى وذلك عدد مستوى معنوية أقل من ( 0.001 ) وبمعاملات ارتباط (0.244) ، (0.164) ، (0.055) ، (0.0333) على التوالي .

5- وفيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والمتغيرات الرقابية فيلاحظ وجود علاقة عكسية معنوية مع كلا من معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE عند مستوى معنوية أقل من ( 0.001 ) وبمعاملات ارتباط (-.446) ، (-.493) على التوالي وهو ما يشير إلى إنخفاض كل من معدلي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كلما زادت فترة توقيت إصدار تقرير المراجعة والعكس صحيح ، كما يلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين كل من معدل الرافعة المالية LEV حجم الشركة F Size ونوع الصناعة TA من جهة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة من جهة أخرى وذلك عند مستوى معنوية أقل من ( 0.01 – 0.001 ) وبمعاملات ارتباط (-.766) ، (-.087) ، (-.055) على التوالي ويلاحظ أيضا وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وحجم مكتب المراجعة A Size وذلك عند مستوى معنوية أقل من ( 0.001 ) وبمعامل ارتباط (-.061)

#### 6/8 نتائج تحليل الإنحدار لإختبار فروض البحث

##### 6/8/1 نتائج إختبار الفرض الأول

ينص الفرض الأول على أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة ، وقد قامت الباحثة بتطوير هذا الفرض من خلال صياغة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد للتعرف على العلاقة بين المتغيرين بعد إضافة بعض المتغيرات الرقابية وذلك باستخدام أسلوب تحليل البيانات المقطعية الزمنية Panel Data Analsis ويوضح الجدول رقم (9) التالي نتيجة الإختبار الإحصائي لذلك النموذج



جدول رقم (9)

نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار الفرض الأول

Variables	Coefficient	Std Error	T- statistic	Prob
Joint A	-12.87867	3.564785	-3.36487	0.0012
ROA	8.913271	2.248756	-4.21457	0.0000
ROE	13.27555	3.648521	-2.32147	0.0168
LEV	4.016651	1.265487	2.354781	0.0227
A Size	-7.874871	3.034875	2.941235	0.0042
F Size	4.387240	1.021478	3.312478	0.0011
TA	6.734404	2.654782	1.932147	0.0625
C	-44.30814	20.62572	-1.96457	0.0434
Root MSE	4.932478	R- squared	0.564993	
Mean Dependent var	38.74597	Adjusted R-squared	0.578488	
S.D. dependent var	5.364785	S.E. of regression	5.075233	
Sum Squared resid	4642.217	F- statistic	3.764400	
Durbin – Watson stat	1.822354	Prob (f – ststistic)	0.000137	



هذا ويتضح من الجدول رقم (9) السابق ما يلي :

- 1- قيمة مستوى الدلالة الخاصة باختبار معنوية مدخل المراجعة المشتركة ( Joint A ) مع توقيت إصدار تقرير المراجعة ( ARL ) أقل من قيمة مستوى المعنوية ( 0.05 ) وبمعامل إنحدار سالب ( -12.878 ) مما يعني وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل مدخل المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة .
- 2- قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من الحد الثابت ( C ) والمتغيرات الرقابية المتمثلة في معدل العائد على الأصول ( ROA ) معدل العائد على حقوق الملكية ( ROE ) الرافعة المالية ( LEV ) حجم مكتب المراجعة ( A Size ) حجم الشركة ( F size ) أقل من ( 0.05 ) مما يدل على وجود تأثير معنوي بين توقيت إصدار تقرير المراجعة ( i ) في الفترة الزمنية ( t ) وكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية وحجم مكتب المراجعة وحجم الشركة مع عدم وجود تأثير معنوي لنوع الصناعة حيث أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من ( 0.05 )
- 3- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ( Adjust R- squared ) ( 0.578 ) مما يشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج يفسر ما نسبته ( 57.8% ) من التغير في توقيت إصدار تقرير المراجعة .
- 4- بلغت قيمة اختبار ( F-statistic ) لإختبار الجودة المعنوية الكلية للنموذج ( 3.76 ) بقيمة احتمالية ( Sig = 0.000 ) كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج وفقاً لقيمة معامل التحديد 0.575 مما يدل على سلامة النموذج المقدر حيث يفسر المتغير المستقل 57.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع
- 5- للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ( Autocorrelation ) تم إجراء اختبار ( Durbin – Watson stat ) وقد بلغت قيمة إحصائية الاختبار ( 1.82 ) وهي بذلك تقع ضمن المدى الملائم ( 1.5 – 2.5 ) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي يؤثر على صحة البواقي وإستناداً إلى نتائج التحليل السابق يتم رفض فرض العدم القائل بأنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة وقبول الفرض الدليل الذي ينص على توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة .



6/8/2 نتائج إختبار الفرض الثاني

ينص الفرض الثاني على أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .

وقد قامت الباحثة بتطوير هذا الفرض من خلال صياغة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد للتعرف على العلاقة بين المتغيرين بعد إضافة بعض المتغيرات الرقابية وذلك باستخدام أسلوب تحليل البيانات المقطعية الزمنية ( Panel Data Analysis ) ويوضح الجدول رقم (10) التالي نتيجة الإختبار الإحصائي لذلك النموذج

جدول (10)

نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرض الثاني

Variables	Coefficient	Std Error	T- statistic	Prob
ARL	0.245553	0.093699	2.824281	0.0115
ROA	-0.077562	0.048653	-2.78675	0.0144
ROE	-0.281859	0.072927	-3.26830	0.0015
LEV	0.238863	0.086471	2.550687	0.0177
A Size	-0.072757	0.028235	2.404242	0.0239
F Size	0.065039	0.029189	2.291729	0.0233
TA	0.001007	0.001047	0.969297	0.3492
C	0.001541	0.008879	0.170465	0.0277
Root MSE	0.005070	R- squared		0.520637
Mean	0.010641	Adjusted R-squared		0.492225

Dependent var			
S.D. dependent var	0.005506	S.E. of regression	0.005491
Sum Squared resid	0.003739	F- statistic	4.662609
Durbin – Watson stat	2.281345	Prob (f – ststistic)	0.00000

هذا ويتضح من الجدول رقم (10) السابق ما يلي

1- قيمة مستوى الدلالة الخاصة باختبار معنوية توقيت إصدار تقرير المراجعة ( ARL ) مع قيمة الشركة ( FV ) أقل من قيمة مستوى المعنوية ( 0.05 ) وبمعامل إحداد موجب ( 0.520 ) مما يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة ، وهو ما يعني علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .

2- قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من الحد الثابت ( C ) والمتغيرات الرقابية المتمثلة في معدل العائد على الأصول ( ROA ) معدل العائد على حقوق الملكية ( ROE ) الرافعة المالية ( LEV ) حجم مكتب المراجعة ( A Size ) حجم الشركة ( F size ) أقل من ( 0.05 ) مما يدل على وجود تأثير معنوي بين قيمة الشركة ( i ) في الفترة الزمنية ( t ) وكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية وحجم مكتب المراجعة وحجم الشركة مع عدم وجود تأثير معنوي لنوع الصناعة حيث أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من ( 0.05 )

3- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ( Adjust R- squared ) ( 0.492 ) مما يشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج يفسر ما نسبته ( 49.2% ) من التغير في مستوى قيمة الشركة

4- بلغت قيمة إختبار ( F-statistic ) لإختبار الجودة المعنوية الكلية للنموذج ( 4.66 ) بقيمة إحصائية ( Sig = 0.000 ) كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج وفقا لقيمة معامل



التحديد 0.520 مما يدل على سلامة النموذج المتغير %52 من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع

5- للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ( Autocorrelation ) تم إجراء اختبار ( Durbin – Watson stat ) وقد بلغت قيمة إحصائية الاختبار ( 2.28 ) وهي بذلك تقع ضمن المدى الملائم ( 1.5 – 2.5 ) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي يؤثر على صحة البواقي

وإستناداً إلى نتائج التحليل السابق يتم رفض فرض العدم القائل بأنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة وقبول الفرض البديل الذي ينص على توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .

### 6/8/3 نتائج اختبار الفرض الثالث

ينص الفرض الثالث على أنه لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .

وقد قامت الباحثة بتطوير هذا الفرض للتحقق مما إذا كان مدخل المراجعة المشتركة يؤثر على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة ولإختبار هذا الفرض تم صياغة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد ويوضح الجدول رقم (11) التالي نتيجة الإختبار الإحصائي للفرض الثالث من خلال مقارنة نتائج النموذج البحثي الثالث بالنتائج التي تم التوصل إليها في النموذج البحثي الثاني

### جدول (11)

نماذج الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار الفرض الثالث

Variables	متغيرات النموذج الثاني ( قبل إدخال مدخل المراجعة المشتركة )		متغيرات النموذج الثالث ( بعد إدخال مدخل المراجعة المشتركة )	
	Coefficient	Prob	Coefficient	Prob

ARL	0.245553	0.0115	0.214366	0.0144
Joint A	-	-	0.004682	0.0012
Joint A *ARL	-	-	0.001136	0.0148
ROA	-0.077562	0.0144	-2.417078	0.0237
ROE	-0.281859	0.0015	-3.376742	0.0014
LEV	0.238863	0.0177	2.980732	0.0032
A Size	-0.072757	0.0239	-2.228597	0.0227
F Size	0.065039	0.0233	0.907565	0.3747
TA	0.001007	0.3492	3.065837	0.0037
C	0.001541	0.0287	2.337078	0.0226
R – squared		0.520673		0.666077
Adjusted R-squaied		0.492225		0.641557
F - statistic		4.662609		4.671844
Prob ( f – statistic )		0.00000		0.00000
Durbin – Watson stat		2.281345		2.282859

هذا ويتضح من الجدول رقم (11) السابق ما يلي :

- 1- نتائج الإنحدار قد أوضحت أن إضافة متغير المراجعة المشتركة في نموذج قياس العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة قد أدى إلى تحسن القدرة التفسيرية



- للمنموذج من ( 0.520 ) إلى ( 0.666 ) أيضا إنخفضت قيمة معامل توقيت إصدار تقرير المراجعة من ( 0.245 ) إلى ( 0.214 ) بنسبة ( 3.1% ) مما يدل على الأثر الإيجابي لإدخال مدخل المراجعة المشتركة في نموذج العلاقة
- 2- بالنسبة لمستوى الدلالة الخاص باختبار المعنوية للمتغير الذي يعكس التفاعل بين مدخل المراجعة المشتركة توقيت إصدار تقرير المراجعة ( Joint A \* ARL ) فقد بلغ (0.01) وهو أقل من قيمة مستوى المعنوية ( 0.05 ) مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لإدخال مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .
- 3- قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من الحد الثابت ( C ) والمتغيرات الرقابية المتمثلة في معدل العائد على الأصول ( ROA ) معدل العائد على حقوق الملكية ( ROE ) الرافعة المالية ( LEV ) حجم مكتب المراجعة ( A Size ) نوع الصانع ( TA ) أقل من ( 0.05 ) مما يدل على وجود تأثير معنوي بين هذه المتغيرات وقيمة الشركة ( FV ) مع عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة ( F Size ) حيث أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من ( 0.05 )
- 4- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ( Adjusted R- squared ) ( 0.641 ) مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته ( 64.1% ) من التغير في مستوى قيمة الشركة .
- 5- بلغت قيمة إختبار ( F- statistic ) لاختبار الجودة المعنوية الكلية للنموذج ( 4.67 ) بقيمة احتمالية ( Sig = 0.000 ) كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج وفقا لقيمة معامل التحديد 66.6% مما يدل على سلامة النموذج المقدر وجودته وقوة نتاجه عند تفسيرها بما يتوافق مع الواقع وبالتالي صلاحية النموذج لتحقيق أهداف البحث
- 6- للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ( Auocorrelation ) تم لإجراء إختبار ( Durbin Watson stat ) وقد بلغت قيمة إحصائية الإختبار ( 2.28 ) وهي بذلك تقع ضمن المدى الملائم ( 1.5 – 2.5 ) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي يؤثر على صحة البواقي وإستناداً إلى نتائج التحليل السابق يتم رفض فرض العدم لقائل بأنه لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة

وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .

النتائج و التوصيات والتوجهات المستقبلية للبحث :

أولاً - النتائج :

في ضوء النتائج النظرية وما إنتهت إليه الدراسات التطبيقية يمكن تقسيم النتائج إلى الآتي :

- النتائج النظرية :

1- أن مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يعد عملية يتم تنظيمها وتنسيقها بشكل موضوعي لمجموعة من الأدلة المتعلقة بشأن تأكيدات ومزاعم الإدارة عن الأحداث والأنشطة المالية بهدف تقييم درجة التوافق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعية وتوصيل نتائج هذه العملية إلى الأطراف المستفيدة بالشكل والتوقيت المناسب ، ويتم ذلك من خلال توزيع وتخصيص المهام والإطلاع على الأعمال من قبل مكاتب أو أكثر من مكاتب المراجعة تعمل بشكل مستقل ومنفصل عن بعضها وتحمل المسؤولية بشكل تضامني عن مدى صحة التقرير المقدم .

2- أنه على الرغم من الآراء التي حاولت أن تظهر مدخل المراجعة المشتركة بشكل سلبي إلا أن ذلك لم يقلل إطلاقاً من أهمية هذا المدخل وإيجابية تطبيقه ، وخاصة في ظل أداء عملية المراجعة بشكل سليم .

3- أن توقيت إصدار تقرير المراجعة له علاقة وثيقة بقيمة الشركة ، حيث أن الإصدار في التوقيت المناسب يعزز الثقة والشفافية مما يزيد من قيمة الشركة ، على الجانب الآخر فإن التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة يمكن أن يثير الشكوك لدى الأطراف أصحاب المصالح ويزيد من المخاطر التي تتعرض لها الشركة مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها .

4- أن الشركات التي تصدر تقاريرها في الوقت المناسب تُعتبر جديرة بالثقة مما يمكن أن يعزز علاقاتها مع الدائنين والممولين ، إذ أن تأخر إصدار التقارير قد يؤدي إلى تشدد الدائنين في شروط التمويل، مما قد يؤثر على التدفق النقدي للشركة وبالتالي على قيمة الشركة .



- 5- أن مدخل المراجعة المشتركة يساهم في تبادل الخبرات والمهارات بين مكاتب المراجعة ، بما يمكن للمراجعين المشتركين تبادل المعرفة والخبرة، الأمر الذي يترتب عليه عملية مراجعة أكثر فعالية وسرعة ، مما ينعكس بشكل إيجابي على تخفيض الوقت المستغرق في تحديد ومعالجة القضايا وبالتالي تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة .
- 6- أن التعاون الجيد بين شركتين أو أكثر يمكن أن منهجية المراجعة وتوزيع العمل بشكل واضح بما يحد من تأخير إصدار تقرير المراجعة ، هذا علاوة على أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يؤدي إلى تحليلات متعددة في عملية المراجعة مما يترتب عليه تقليل الأخطاء وزيادة الدقة ، وهذا قد يقلل من الحاجة إلى إعادة العمل، مما يساهم في تحسين توقيت إصدار تقرير المراجعة .
- 7- أن تطبيق المراجعة المشتركة ممكن أن يؤدي بشكل كبير إلى دعم إستقلالية مراقبي الحسابات ، وتحسين جودة عملية المراجعة ، وذلك لأن إشتراك أكثر من مكتب مراجعة في مراجعة القوائم المالية لشركة معينة ، قد يكون عنصراً إيجابياً في مواجهة الضغوط التي قد تمارسها الإدارة ، وبالتالي زيادة نزعة الشك المهني لدى مراقبي الحسابات بما يضمن سرعة إنجاز مهام المراجعة وعدم تأخير إصدار تقرير المراجعة .
- 8- أن قيمة الشركة تتوقف على الكثير من المقومات التي يمكن أن تتوافر في الشركات ويأتي مقدمتها رأس المال الهيكلي، رأس المال العلاقتي ، رأس المال التكنولوجي ، والذي ينتج عنها تحقيق حجم ربح يتناسب مع أهداف المنظمة ورويتها وقدرتها على إيجاد التفاعل والجماعية في إدارة جميع هذه المقومات في ظل قواعد ومبادئ وأسس الحوكمة .
- النتائج العملية :
- 1- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة .
  - 2- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .
  - 3- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وقيمة الشركة .



## ثانياً – التوصيات :

في ضوء النتائج النظرية والعملية التي كشفت عنها الدراسة توصي الباحثة بالآتي :

- 1- العمل على تشجيع الشركات المساهمة المصرية على التوسع في تطبيق مدخل المراجعة المشتركة لما له من تأثيرات إيجابية نحو الحد من فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة وزيادة دقة هذا التقرير مما يدعم قيمة الشركة .
- 2- ضرورة السعي نحو إصدار معيار مراجعة مهني مصري ينظم عملية المراجعة بين مكاتب المراجعين القائمين بعملية المراجعة المشتركة من حيث تنسيق الجمهور والتنظيم بين تلك المكاتب بما يتوافق مع البيئة المهنية المصرية .
- 3- ضرورة تشجيع مكاتب المراجعة على توفير الكوادر البشرية التي تتمتع بدرجة عالية من الخبرة والمعرفة لمواكبة أعمال شركات المراجعة الكبرى (Big 4) .
- 4- ضرورة فرض عقوبات صارمة على مكاتب المراجعة المعنية بممارسة أعمال المراجعة المشتركة في حالة وجود إتفاق بينهم بشكل يدعم صورية عملية المراجعة وتحويلها إلى مراجعة فردية .
- 5- ضرورة توجيه الفكر المحاسبي نحو إجراء المزيد من الدراسات التي تساهم في تقديم تفسيرات إضافية بشأن تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على كل من ظاهرة تأخر التقارير المالية وقيمة الشركات بالسوق المصرية .
- 6- من المهم أن تحرص الشركات على الالتزام بالمواعيد النهائية وتوفير معلومات موثوقة وحديثة للمستثمرين وأصحاب المصلحة لضمان تعزيز القيمة والحفاظ على سمعة الشركة .

## ثالثاً - التوجهات المستقبلية للبحث :

في ضوء أهداف ومشكلة هذا البحث وما إنتهى إليه من نتائج وتوصيات يمكن للباحثة عرض أهم مجالات البحث المقترحة على النحو التالي :

- 1- دور البيانات الضخمة في تفعيل مدخل المراجعة المشتركة كمرتكز لتحسين جودة القرار الإستثماري .
- 2- أثر تطبيق المراجعة المشتركة على نوعية تقرير مراقب الحسابات .
- 3- قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على مخاطر عملية المراجعة .
- قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على درجة شفافية وموثوقية التقارير المالية.



قائمة المراجع :

أولاً – المراجع العربية :

إبراهيم، طارق و فيق ، (2020) ، تقييم أثر العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) وقيمة المنظمة (دراسة ميدانية) ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، المجلد 24 ، العدد 3 .

أبو العلا ، أسامة مجدي فؤاد ،(2019)، أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات وانعكاس ذلك على عدم تماثل المعلومات دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة الفكر المحاسبي قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول.

باسيلي ، مكرم عبدالمسيح ، رزق ، محمود عبد الفتاح إبراهيم ، والغندور ، محمد مصطفى ، (2017) ، "إطار مقترح لتحقيق التكامل بين الآليات المحاسبية و غير المحاسبية لحوكمة الشركات بهدف تحسين قياس القيمة العادلة للمنشأة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة- جامعة المنصورة، مجلد 41- العدد الأول.

البردوني ، ناريمان إسماعيل أحمد ، (2023) ، "قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الإستثمار" (دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد 53، العدد 1 .

جبر ، غريب جبر ، (2017) ، "قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة" (دليل من البورصة المصرية) ، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد 4 ، العدد 1 .

السيد، محمد صابر حمودة ، (2018) ، أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقرير المراجع – دراسة تطبيقية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.

الصيرفي، أسماء أحمد ، (2017) ، نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبة ومكاتب المراجعة الخاصة - دراسة تطبيقية مقارنة مجلة المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف، العدد الثاني .

العاصي، محمود غانم، (2016)، دور تفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة في تحسين جودة عملية المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العملية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد 53، الجزء الثالث.

عبد الناصر، عيد محمود أبو زيد، (2017) ، أثر استيفاء الشركات لمتطلبات الإدراج في المؤشر المصري للمسئولية ESG على قيمة وأداء الشركة : دراسة تطبيقية مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مجلة علمية محكمة تصدر عن قسم المحاسبة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث ، العدد الأول .

عرفه، نصر طه حسن مليجي مجدى مليجي عبد الحكيم، (2017) ، محددات الإفصاح المالي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأثره على حجم التداول وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني .

غالي، أشرف أحمد محمد، (2018)، قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة دليل تطبيقي من الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX 100"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع.

قنديل، ياسر سعيد ، (2020) ، تأثير الخصائص التشغيلية للشركة وخصائص مكتب المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة : دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، 4 (3).

متولي، أحمد زكي حسين ،(2013) ، قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة ( Joint Audit) علي أسعار الأسهم دليل من البورصة المصرية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الرابع.

محمد ، أحمد سليم ، (2021) ، "قياس تأثير الكفاءة الإستثمارية على تأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة" (دراسة تطبيقية على الشركات المصرية غير المالية المقيدة



بالبورصة) ، مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة ،  
جامعة عين شمس ، المجلد 25 ، العدد 2.

محمد، أحمد سليم ، (2018)، "علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بجودة  
الأرباح" (دراسة تطبيقية) ، مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة -  
كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الثاني.

مطوع، أحمد كمال ، (2019) ، أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على  
فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات" ، مجلة الفكر المحاسبي قسم المحاسبة  
والمراجعة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني .

مندور، محمد محمد إبراهيم ، (2016) ، أثر التفعيل الإختياري لمدخل المراجعة المشتركة  
على ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة  
المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي – كلية التجارة – جامعة عين شمس. ، العدد الثاني  
، مجلد (20) .

منصور، محمد السيد (2018)، أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته  
على فترة إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة  
المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة  
عين شمس، العدد الثاني.

الهريدي، على محمود ، (2015) ، تأثير المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية:  
دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية مجلة كلية  
التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد الثاني والخمسون ، العدد الأول،  
الجزء الثاني.

الوكيل ، حسام السعيد ، (2020) ، "أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار  
تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية" (دراسة تطبيقية) ، مجلة  
الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،  
المجلد 24 ، العدد 2.

يوسف، حنان محمد ، (2015)، "أثر تفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على كفاءة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن الغش في القوائم المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، عين شمس، العدد 2.

ثانياً – المراجع الأجنبية :

**Abdelmoula, Lassaad and Afess, Habib, (2019), "Determining Factors of the Quality of Joint Audit: Tunisian Context", Accounting and Management Information Systems, Vol. 18, No. 4.**

**Ahmed, Maslina, Mohamed, Hamidah and Nelson, Sherliza, P. (2016), "The Association Between Industry Specialist Auditor and Financial Reporting Timeliness Post MFRS Period", Social and Behavioral Sciences, Vol. 219 .**

**Ali, Khalid, S., Mohaisen, Hussein, A. and Hameed, Ayad, A. (2019), "Joint Audit and the Financial Reporting Quality: Empirical Study on Iraqi Voluntary Joint Audits", International Journal of Innovation, Creativity and Change, Vol. 7, No. 2.**

**André, Paul, Broye, Pong, Christopher and Schatt, Alain, (2016), "Are Joint Audits Associated with Higher Audit Fees?", European Accounting Review, Vol. 25, No. 2 .**

**Assad, N., and D. M. Alshurideh, (2020). "Financial Reporting Quality, Audit Quality, and Investment Efficiency: Evidence from GCC Economies." Waffenund Kostumkunde 11(3) .**

**Barghathi, Yasser, Ndiweni, Esinath and Lasyoud, Alhashmi, (2020), "Joint Audit, Audit Market Concentration, and Audit Quality: Perceptions of Stakeholders in the UAE", Corporate Ownership & Control, Vol. 17, No. 2.**

**Benali, A. (2013). The Shareholders Confidence and Effectiveness of the Joint Auditors : Empirical Validation in the**



- French Context. *International Journal of Business and Management*, 8(11) .
- Bhuiyan, Md., B., D'Costa, Mabel, (2020), "Audit Committee Ownership and Audit Report Lag: Evidence from Australia", *International Journal of Accounting & Information Management*, Vol. 28, No. 1 .
- Bisogno, Marco and De Luca, Roberto, (2016), "Voluntary Joint Audit and Earnings Quality: Evidence from Italian SMEs", *International Journal of Business Research and Development*, Vol. 5, No. 1 .
- Boshoff, C.W.H. and Wesson, N. (2019), "A comparison of quartile calculation methods to measure audit report lag", *Management Dynamics*, Vol. 28, No. 2.
- Florio, C and Leoni, G.. (2017). *Enterprise Risk Management and Firm performance: The Italian Case*, *The British Accounting Review*. (49)1.
- Haak, Marcel, Muraz, Michelle and Ziesenib, Roland, (2018), "Joint Audits: Does the Allocation of Audit Work Affect Audit Quality and Audit Fees?", *Accounting in Europe*, Vol. 15, No. 1.
- Habib, A., M. B. U. Bhuiyan, H. J. Huang and M. S. Miah, (2019). "Determinants of audit report lag: A metaanalysis." *International Journal of Auditing* 23(1) .
- Hassan, Yousef Mohammed, (2016), "Determinants of Audit Report Lag: Evidence from Palestine", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 6, No. 1.
- Ismail, M. A.-A. (2020). "The Interaction Effect of Auditor Industry Specialization and Ownership Concentration on Investment

- Efficiency: Evidence from Egyptian Stock Exchange." Alexandria Journal of Accounting Research 4(3) .**
- Ittonen, K. and Tronnes, P. c., (2015) . Benefits and Costs of Appointing Joint Audit Engagement Partners . Auditing : A Journal of Practice and Theory , 34(3).**
- Jarboui. A. and Elaoud, A. (2017). "Auditor specialization, accounting information quality and investment efficiency." Research in International Business and Finance 42 .**
- Juwita, Ratna, T, Sutrisno and Hariadi, Bambang, (2020), "Influence of Audit Committee and Internal Audit on Audit Report Lag: Size of Public Accounting Firm as a Moderating Variable", International Journal of Research in Business & Social Science", Vol. 9, No. 1 .**
- Khatab,G.S. (2013),The Effect of Joint Audit and Audit Rotation on the Firm's Value,International Business Research Conference, Availanle online at:[www.google.com](http://www.google.com).**
- Khlif, Hichem and Samaha, Khaled, (2014), "Internal Control Quality, Egyptian Standards on Auditing and External Audit Delays: Evidence from the Egyptian Stock Exchange", International Journal of Auditing, Vol. 18.**
- Marnet, O. (2021). Joint audit and audit quality. Available at: <https://www.researchgate.net>.**
- Menshawy, I. M., R. Basiruddin, N.-A. Mohd-Zamil and K. Hussainey, (2021). "Strive towards investment efficiency among Egyptian companies: Do board characteristics and information asymmetry matter?" International Journal of Finance & Economics 26(1) .**
- Moghaddam, M. B., H. Jokar, K. Shamsaldini and S. H. Nejad, (2020). "Audit Quality Moderating Effects on the relation between**



- Accounting Information Quality and Investment Efficiency." *Empirical Research in Accounting* 9(4).
- Okaro, S. C., G. O. Okafor and G. N. Ofoegbu. (2018). Mandating joint audit in Nigeria: perspective and issues. *International journal of Academic Research in Business & Social Sciences*. 8(3) .
- Penelitian, J. and N. Primasari, (2021). "Audit Report Lag, Audit Tenure Dan Ukuran Perusahaan Terhadap Volatilitas Performasaham." *Jurnal Inovasi* 1(8) .
- Pham, P., Suchard, J. and Zein, J. (2012). Corporate governance and the cost of capital: Evidence from Australian companies, *Journal of Applied Corporate Finance* 24 (3).
- Pizzini, Mina, Lin, Shu and Ziegenfuss, Douglas, (2015), "The Impact of Internal Audit Function Quality and Contribution on Audit Delay", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 34, No.1 .
- Quick, R. and F. Schmidt. (2018). Do audit firm rotation, auditor retention, and joint audits matter? – An experimental investigation of bank directors' and institutional investors' perceptions. *Journal of Accounting Literature*. 41 .
- Reiner, Quick and Florian, Schmidt, (2018), "Do Audit Firm Rotation, Auditor Retention, and Joint Audits Matter? An Experimental Investigation of Bank Directors' and Institutional Investors' Perceptions", *Journal of Accounting Literature*, Vol. 41.
- Sekaran, U. and R. Bougie. (2013). *Research methods for Business: A skill – building approach*. 6<sup>th</sup> edition, Willy, New York.
- The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW). (2019). Shared and Joint audits: are two auditors better than one? Available at: [www.icaew.com](http://www.icaew.com).



**The International Federation of Accountants (IFAC). (2020). Joint audit: the bottom line – the evidence is unclear. Available at: <https://www.ifac.org>.**

**Velte, Patrick and Azibi, Jamel, (2015), "Are Joint Audits a Proper Instrument for Increased Audit Quality?", British Journal of Applied Science & Technology, Vol. 7, No. 6 .**

**Velte, Patrick, (2017), "What do we Know About Empirical Joint Audit Research? A literature review", Accounting and Financial Control, Vol. 1, Issue 1.**

**Zalukhu A. G. and Pradipta, A. (2020). "Audit Report Lag: Specialized Auditor and Corporate Governance." Global Journal of Business and Social Science Review 8(1) .**

**Zerni, M., E. Haapamaki, T. Jarvinen and L. Niemi. (2016). Do joint audits improve audit quality? Evidence from voluntary joint audits. European Accounting Review .**